د. مصطفى الفقي

لقاء الافكار





الدكتور / مصطفى الفقى

* تخرج فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٦٦ .

* دبلوماسى فى وزارة الخارجية منذ سنة ١٩٦٦ ، وخدم فى السلك الدبلوماسى المصرى لدى بريطانيا والهند .

* حاصل على دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية من جامعة لندن عام ١٩٧٧ .

* عمل سكرتيراً للسيد رئيس جمهورية مصر العربية للمعلومات فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ .

* له عشرات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية فى الدوريات العربية والأجنبية .

* عضو فى جميع الجمعيات المتصلة بالشئون السياسية والدولية ودراسات الشرق الأوسط فى القاهرة .

* قام بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة على امتداد الخمسة عشر عاما الماضية .

* ممتحن خارجى للدرجات العلمية العليا بالجامعات المصرية .

لقاء الافكار



الطبعة الأولى
١٩٩٣

د. مصطفى الفقى

لقاء الأفكار

الغلاف

للفنان محمود الهندى

د. مصطفى الفقي

لـقاء الافكـار

مقدمة

كنت ضيف الهيئة العامة للكتاب فى معرضها السنوى ضمن سلسلة « اللقاءات الفكرية » فى أمسيات المعرض فى مطلع كل عام وكذلك أمسيات الهيئة فى شهر رمضان المبارك ، وهو أمر أتاح لى عبر السنوات الخمس الماضية أن أكون طرفا فى حوار حر ومفتوح مع آلاف المواطنين ، سواء حين كنت أشغل موقعا فى « رئاسة الجمهورية » أو بعد عودتى الى عملى الأصلى فى « وزارة الخارجية » •

وقد كان دافعى دائما لقبول الدعوة الكريمة من الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة هو ايمانى بأنه ليس كالحوار سبيلا الى سلامة الرأى ، ووضوح الفكرة ، وصواب النظرة ، وخلق أرضية مشتركة تسمح بالتواصل بين الأجيال ، وايجاد مناخ صحى من الثقة المتبادلة والرؤية الواضحة •

وقد رأت الهيئة نشر مضمون بعض هذه اللقاءات عبر هذه الصفحات والتى كان كل منها بمثابة محاضرة غير مكتوبة يتبعها نقاش عفوى حول كل القضايا القومية أو المسائل الوطنية أو المشكلات الفكرية ، سواء ما اتصل منها بالأوضاع الداخلية أو بالسياسية الخارجية ..

أرجو أن يجد فيها القارىء محاولة لاستثمار الهامش المتاح للحرية ، والافادة من مناخ التعددية .

د . مصطفى الفقى

مايو ١٩٩٣

مصر والعرب (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ـ ٣٠ يناير ١٩٨٩ .

ان عروبة مصر ليست شعارا نرفعه حين نريد ، أو ينكره علينا غيرنا حين يشاء ، انما عروبة مصر تعبير مباشر عن تاريخها القومي وتراثها الثقافي وواقعها الجغرافي وتجارب الزمان المشترك، والتحديات المتصلة ، والنظرة الواحدة تجاه المستقبل البعيد •

واذا كانت العروبة قد أعطت مصر دائما دورها المركزى في المنطقة ومكانتها المتميزة فى قلب أمتها ، الا أن مصر قد أعطت منذ البداية ، ولازالت على عطائها الموصول وروحها المتجددة •

انها مصر التي تقدم للعرب دائما الجديد وتطل عليهم بما يجعلها دوما ملتقى الأنظار ومحط الآمال •• فبعد الفتح الاسلامى تقدمت مصر لحمل لواء الثقافة العربية ، ونهض أزهرها الشريف لكى يكون حصنا للفقه الحنيف والشريعة الغراء ولغة القرآن الكريم •• لقد قبلت مصر الاسلام دينا والعروبة ثقافة ، بينما قبلت شعوب أخرى الاسلام وامتنع عليها قبول العروبة •

انها مصر أيضا التى قدمت دائما ، عبر تاريخها الطويل ، النموذج الذى يوازن بين القديم والجديد ••

بين الثابت والمتغير ·· أى التى تمضى قدما مع حركة التـاريخ وطبيعة التطـور ·· وتلك نقطة هامة لأنهـا تعطى مصر صفة الدولة المحورية ، انها مصر أيضا التى قدمت عبر القـرون نموذج « المتمرد سـياسيا » والذى يستطيع التقدم على سواه ، وبرهان التـاريخ فى ذلك واضح ، ألم يقف محمد على ووراءه وزن مصر السياسى وثقلها الاقتصادى ودورها الثقافى فى مواجهة الدولة العثمانية وكأنما كان يردد « ان هـذه هى مصر حتى لو كنت لا أنتمى أصلا اليها » ، بل اننى أزيد على ذلك وأضيف اليه ان شعار « مصر للمصريين » لم يكن معاديا للفكرة القومية أو منفصلا عن الانتماء العربى ، ولكنه كان شعارا وطنيا ضـد الوجود الأجنبى والسـيطرة الخارجية ·

واذا كنا نسلم اليوم بأن التيار الثقافى فى مصر هو تيار عربى ، الا أن ذلك لا ينتقص بحال من الأحوال من تيارات أخرى عبرت على أرض هذا الوطن بدءا من العصر الفرعونى ومرورا بالعصر الرومانى ، حيث ازدهرت ملامح المسيحية الأولى فى وادى النيـل متمثلة فى الكنيسة المصرية المتفردة ، حتى أطل الاسلام عـلى الوادى فاسـتجاب له المصريون تخلصـا من الاضطهاد وتطلعا لسـماحته وبسـاطته ·· وهكذا نشهد كيف انصهرت عـلى أرض الكنـانة الحضارات ، وتزاوجت الأفكار ، وتداخلت الثقافات ·

ان الوطن العربى الذى عانى القهر وعسف الديكتاتورية وتسلط حكم الفرد وشهد سنوات طويلة من التشرذم القومى ، يتطلع الآن الى أكبر دولة عربية وهى تعود لتحتل مكانها الذى عرفت به ، وارتبطت بوجوده ، ولكنها لا تستقبل اشتاءها العرب خالية الوفاض ، بل هى تستقبلهم بعطاء جديد يتمثل فى تجربة ديمقراطية تقوم على التعددية ، وحرية الفكر والتعبير ، وسيادة القانون •

وهى تجربة متقدمة بالنسبة للمنطقة العربية برغم كل التحفظات التى قد ترد عليها أو الملاحظات التى تتردد حولها ، ولا شك أن عدوى الديمقراطية سوف تنتقل الى غيرها ، لأن الاتجاه نحو الحرية طريق لا رجعة فيه ، ولا نكوص عنه ، وحتى لو حدث ذلك ، فانه يكون بمثابة انتكاسة مؤقتة لا تستمر ، لأن من عرف الحرية يكون دائما مستعدا لكل التضحيات من أجل استعادتها •

لقد جاءت عودة العرب الى مصر هذه المرة بعد عقد كامل من القطيعة السياسية لكى تثبت أن النهج المصرى فى مواجهة الصراع العربى ـ الاسرائيلى قد بدأ يكتسب مؤيدين ممن اعترضوا عليه وقاطعوا مصر بسببه ، على الرغم من أن ذلك النهج كان ولا يزال ، اجتهادا قوميا يستحق الدراسة ويغرى بالتأمل •• لقد كان بمثابة محاولة مصرية غير تقليدية قادها الرئيس

الراحل السادات لمواجهة الطبيعة المعقدة للصراع والتداخلات المتشابكة لتاريخنا بفرصه الضائعة .

وها هى مصر العربية تحاول اليوم أن تحيل «الكم» البشرى على أرضها الى « كيف » بشرى فعال ومؤثر يعطيها وزنها في المنطقة ويؤكد دورها أمام الآخرين ، ان هذه المرحلة تقتضى منا البحث فى أساس موضوعى لسياسة مصر العربية ، يخرج بها من اطار الشعارات والأمنيات والعواطف الى واقع الدنيا على مشارف القرن الحادى والعشرين .

لقد عشنا أحلام « البطل القومى » على امتداد الخمسينيات والستينيات ولكن ثبت للجميع ان الأحلام الوردية والأمانى الوطنية وبريق الزعامة لا تكفى وحدها ، فالشعوب لا تأكل مؤتمرات وخطبا فقط كما انها لا تنتصر بالآمال والتطلعات دون غيرها ، بل لابد في كل الأحوال من قاعدة فكرية متوازنة ، وحركة سياسية نشطة ، وتعامل يومي أمين مع الواقع فى ظل استراتيجية طويلة المدى ، ورؤية واضحة الأهداف .

فالذى قضوا على أحلام محمد على التوسعية عام ١٨٤٠ هم الذين قضوا على تطلعات الرئيس الراحل عبد الناصر القومية فى ١٩٦٧ .

ان الضمان الوحيد هو الجدية فى التعامل مع الواقع والموضوعية فى اتخاذ قرار ، فلم يعد يكفى العرب أن يلوكوا ذكريات تاريخهم أو يستهلكوا امكانيات حاضرهم ، بل عليهم قبل كل شىء البناء من أجل مستقبلهم •

رياح التغيير والعالم العربى(*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ــ ٢٦ يناير ١٩٩٠ .

ان هذا الموضوع يلح على كل الخواطر، ويثير تساؤلات لدينا جميعا ، فهو موضوع يثير اهتماما مشتركا بيننا ومرد ذلك اننا قد فوجئنا بتحولات هائلة لم تكن متوقعة حتى من أكثر المحللين للسياسات الدولية تطرفا وشططا ، أو أشد المراقبين للأحداث العالمية تشاؤما أو تفاؤلا ، وكأننا نتأكد عمليا أن الاعتماد على التنبؤ السياسى لاستشراف المستقبل وتوقع تطوراته لم يعد أمرا له ضوابط علمية موضوعية محكمة ، فمن ذا الذى كان يتوقع أن تجرى الأمور بهذه السرعة فى نقلة نوعية واضحة على امتداد خريطة الدنيا بأسرها .

لقد حفل عام ١٩٨٩ بأمور كبرى بدءا من أحداث الصين وانتهاءا بأحداث رومانيا ، وكأن الخريطة الدولية تتشكل من جديد ، كما فوجئنا بأن مسلمات قد سخت لأكثر من سبعين عاما ثم انهارت فجأة ، وحتى الكيان الكبير المسمى بالاتحاد السوفيتى يتجه الى تغيير جذرى يصل به الى نهايته كوجود سياسى وقطب دولى فى عالم اليوم .. اننا نكاد نكون فى مواجهة نتائج حرب عالمية ثالثة لم تحدث فى الواقع ولكن نتائجها قد بدأت تطفو لتزيح أمامها الكثير من معطيات ونتائج الحربيين

العالميتين الأولى والثانية ، والواقع ان هـذه التغيرات التى طرأت على عالم اليـوم قد بدأت تثير تساؤلات عديدة لدى الدول المختلفة خصوصا تلك الدول النامية وأصبح السؤال الملح هو :

أين نحن من كل هذا الذى يجرى ؟؟ ..

بدأت الدول تعيد حساباتها وتفكر من جديد فى أسلوب التعامل مع هذه التحولات الكبرى بعد أن تغيرت المسلمات التقليدية وبرزت إلى الوجود حقائق جديدة .. ان النظام الدولى الذى استقر لسنوات طويلة وتميز بتأكيد الاختلاف سياسيا وفقـا لطبيعة الاختـلاف بين النظم الاجتماعية فى المعسكرين الشرقى والغربى .

ان هذا النظام الذى عاش فى أجواء الحرب الباردة واعتمـد علـى مفهوم الاستقطاب الدولى حـول قوتين عظميين ، قد بدأ يتحول تماما ويأخـذ منحى جـديدا يجعلنا نتحدث عن أحادية النظام وسقوط الثنائية أو فكرة الاستقطاب المزدوج .

وقد بدا العالم وكأنه يدفع النظم الاجتماعية الى التقارب ، فالدول التى كانت اشتراكية قد بدأت تخرج من شرنقة الحزب الواحد وتتجه الى التعددية السياسية واطلاق الحريات العامة والاتجاه الى اعمال آليات السوق والتحول الى الاقتصاد الحر ، كذلك فانه علـى الجـانب الآخر بدأت الرأسمالية المتطورة تتحدث عن الوظيفة

الاجتماعية لرأس المال والدور الوطنى للقطاع الخاص وأهمية الاعتراف بالسعر الاجتماعى لبعض السلع الأساسية للطبقات الفقيرة ٠

وهكذا كان التحول فى الفترة الأخيرة متوازيا على كل الأصعدة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، وليس يعنى ذلك ان الاشتراكية قد ذهبت الى غير رجعة فهى لم تأت مع لينين وحده أو بفكره الذى وجد تطبيقه فى الكيان السياسى المسمى بالاتحاد السوفيتى والدول التى دارت فى فلكه وانما الاشتراكية هى شكل من أشكال تدخل الدولة ومرحلة من مراحل تطورها فلقد عرف التاريخ الاقتصادى ، على سبيل المثال ، الدولة الحارسة التى تكتفى بالاشراف على القضاء والشرطة وتنظيم الأمور العامة دون التدخل فى الحياة الاقتصادية ، كما عرفنا أيضا مرحلة الدولة المخططة التى تتدخل فى النشاط الاقتصادى وتعتمد على المركزية فى تنظيم شكل المجتمع وترسم خطوطا عريضة لا تسمح بتجاوزها ٠٠ وعلى ذلك فان الرواية لم تتم فصولا ولم يسدل الستار على احداث لازالت تجرى وتتطور بسرعة مذهلة يوما بعد يوم

اننا بصدد تحول جذرى فى ضمير العالم ووجدان البشرية وعقلها فى وقت واحد ، ولن نصل أبدا الى المشهد الأخير فى مسرحية الوجود الا بانتهاء الحياة

ذاتها ، فالتطور سنة الحيـاة والتغير فلسـفة الوجـود والسباحة ضد التيار لا تستمر ولن يوقف الانسان أبدا كل ما يتمشى مع طبيعة الأشـياء ، كما انه ليس قادرا على أن يعاند الطبيعة البشرية ، وهو تفكير عبثى ذلك الذى يحاول شد الكيانات السياسية الى الماضى أو المصادرة على حركتها نحو المستقبل •

ان ما حدث وما سوف يحدث فى المستقبل القريب هو بلورة لمرحلة انتقال نحو عالم جديد تتم فيه ترجمة مراكز القوى الجديدة والوصول الى مرحلة التوازن فى العلاقات الدولية وفقا للأوزان الحقيقية للدول حاليـا وقدرتها على فهم الصيغة الجـديدة التى تحـكم شـكل المجتمع الدولى ، اننا لسنا بصدد بدائل غـير تقليـدية ولكننـا بصـــدد عالم مختلف لابد من الاندماج فيـه والتطور معه •

والملاحظ أن هـذه التحولات ليست قاصرة عـلى ما كنا نسميه العالم الثانى وحده ولكن نجد اصداءها فى العالم الأول أيضا اذا جاز استخدام هذين المصطلحين •• فنحن فى مرحلة التحول نحو صياغة جديدة لمعادلة مختلفـة فى العـلاقات الدوليـة يتأثر بها العـالم كله بلا استثناء ، بل اننى أتجاوز ذلك فأقول ان التحولات التى شهدها العالم فى الخمسمائة سنة الماضية أقل فى تأثيرها من تلك التحولات التى وقعت فى الخمسين عاما الأخيرة ، لذلك فاننى أتصور ان الذى يفرض تقـدمه

على العالم اليوم سوف يستمر كذلك مستقبلا لفترات قد تطول •

لقد كنا نسمع مثلا ان الدول الاستعمارية تتناوب السيطرة والنفوذ •• اسبانيا والبرتغال بنفوذهم البحرى فى عصر الكشوف الجغرافية ، بريطانيا بسيطرتها الامبراطورية على مناطق كثيرة فى آسيا وأفريقيا حيث كان التنافس بينها وبين فرنسا حادا وواضحا •

ولكننا نجد اليوم أن سيطرة دولة عظمى على مقدرات العالم وسياساته قد يستمر لفترة أطول من تلك الامبراطوريات التى سقطت من قبل ويرجع ذلك الى أن الاكتشافات العلمية هى التى تحدد طبيعة التقدم والتقهقر •

فلقد كان اختراع البارود مثلا سببا فى قلب موازين القوى العسكرية فى العصور الحديثة ، كما كان اكتشاف العجلة منذ آلاف السنين ايذانا بتغير ميزان القوى لصالح المصريين القدماء فى مواجهة أعدائهم فى حقبة معينة من تاريخنا الفرعونى ، ولذلك يمكن بعد عشرين أو ثلاثين عاما لدول أخرى أن تتقدم على سواها لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية رغم عالمية البحث العلمى وشيوع ملكية الاختراعات الجديدة والأبحاث الناجحة ، فأنا أتصور مثلا ان الولايات المتحدة الأمريكية

سوف لا تنفرد بعرش الدولة العظمى الوحيدة الى الأبد أو لفترة طويلة قادمة ، وسوف تدخل على الساحة الدولية متغيرات جديدة سواء كانت أوروبا المتحدة بعد ١٩٩٢ أو ما نطلق عليه النمور الآسيوية الأربعة ، بل ان الصين بعد استقرار التحولات الاقتصادية والسياسية فيها سوف تكون القوة الرئيسية في مرحلة معينة من تطور العلاقات الدولية ، وهذا كلها أمور تحتمل الصواب والخطأ ولكنها في النهاية تمثل رؤية للمستقبل من خلال تحولات الواقع .

وهنا يثور السؤال الأساسى : ما هى ملامح هذه المتغيرات ؟

أو ما هى النتائج الملموسة للمتغيرات الدولية الجديدة على عالمنا العربى ؟

نستطيع أن نلخص هذه النتائج فيما يلى :

أولا : تغليب منطق المصلحة القومية على الأفكار والأيديولوجيات السياسية وليس يعنى ذلك ان العالم سوف يصبح خاليا من أيديولوجيات مؤثرة وأفكار شاملة ، ولكن المتوقع أن تبرز أهمية الكيان القومى على حساب البناء العقائدى ، سوف ترفض الدول القوالب الملزمة والأفكار الجامدة وسوف يتجه العالم ، شرقه وغربه ، الى نوع من المرونة السياسية والقبول بما يمكن

أن تتجه اليه المصالح الدولية وليس ما يحدث الآن في الاتحاد السوفيتي الا دليلا على ذلك •

فالفكر الماركسي يأخذ موقفا صداميا مع المسألة القومية والفكر الديني عموما ، لذلك فان سقوط التطبيقات الماركسية سوف تنتعش له التيارات الدينية وتتوارى بسببه الأفكار الشمولية والنظريات الجامدة •

ثانيا : وفقا للنتيجة السابقة سوف يتحول الصراع السياسي الى صراع مصالح وليس صراع ايديولوجيات محددة في اطار أفكار ملزمة للدول المختلفة مع تركيز خاص على قضايا حقوق الانسان وزيادة الهامش المتاح من حريات الفرد ، فهناك ضمانات كفلها القانون الطبيعي وأخرى كفلها القانون الوضعي لحقوق الانسان ، فهو يكتسب بمجرد ميلاده حقوقا معينة أولها حق الحياة التي لا تسلب منه دون حق أو بغير قصاص •

ان هناك تيارا غالبا في عالم اليوم يبدو شديد الحساسية واليقظة لهذه الحقوق الأساسية وأي انتهاك لها في أي مكان نجد اصداءه من مناطق العالم الأخرى لأن ثورة الاتصالات وحركة المعلومات السريعة والتقدم التكنولوجي الهائل كلها عوامل تسمح بأن يعلم الجميع ما يجري في أي بقعة من العالم في نفس وقت حدوثها تقريبا ، كما أن الاتجاه نحو تأكيد الحريات العامة ودعم الحريات الفردية يعتبر تيارا كاسحا لن تقو أعتى

النظم الاستبدادية أو الدكتاتوريات الفردية على الصمود أمامه أو الوقوف في طريقه ، لقد هبت رياح التغيير ولا يبدو لى انها سوف تتوقف ، فعلى كل الأنظمة التى تقيد التعددية وكل الدول التى تسمح بانتهاك حقوق الانسان وطغيان سلطة الحكم على حقوق الفرد أن تعيد حساباتها بدلا من أن يأتيها التغيير قسرا ، فالأمر أمامنا أن من لا يغير سوف يتغير .

ثالثا : ان الاتجاه الى التعددية السياسية والتنوع الحزبى يبدو أمرا لا مفر منه أيضا ، كما أن اثراء الديمقراطيات والاستجابة لضمير الجماعة أصبحت أمورا لا يمكن تجاوزها كذلك فان حرية الفكر والابتعاد عن مصادرة مظاهر الابداع أصبحت ركائز تتجه اليها النظم المختلفة ، اذ يكفى أن نعلم ان بعض دول أوروبا الشرقية تناقش حاليا هل يسمح للأحزاب الشيوعية أن تمارس دورها السياسى فى ظل التعددية ؟ وهكذا أصبح الحزب الأوحد بالأمس يبحث عن مجرد مكان الى جانب غيره فى عالم اليوم !

رابعا : العودة الى الصراع القومى مهما تشابهت الأيديولوجيات ، ولعلنا نذكر ذلك الخلاف الحاد الذى قام فى الستينيات بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، رغم انهما كانتا دولتان تحت مظلة الفكر الماركسى ، ولكن جوهر الخلاف كان خلافا قوميا بين دول

متجاورة ، فهو صراع تاريخي قومي لا تمجوه وحدة الأيديولوجية ، لذلك فانني أشعر اننا نعود الى مرحلة من تاريخ الانسان يكون فيها المعيار القومي هو المعيار الفاصل في كثير من صراعات العالم ، بل انني لا أخفي مخاوفي من تجاوز ذلك الى مرحلة تعصب وطني و « شيفونية » حادة تكون شبيهة بمنطق الاستعلاء القومي الذى عرفته المانيا مرتين في القرن الأخير ٠٠ حتى في عالمنا العربي تبدو لدينا حاليا أحاسيس شعوبية ومشاعر قطرية تدعو الى البحث في التاريخ المحلى والخصوصية الذاتية الى جانب احياء بعض النعرات التاريخية لدى عدد من دول المنطقة ٠

خامسا : ان بروز العامل الديني في أوروبا الشرقية بثوبها الجديد سوف لا يكون فقط دعما للكنيسة الغربية بل هو أكثر من ذلك دعم أكبر للكنيسة مرحلة معينة ٠٠ ولعلنا قد شاهدنا تلك الفرحة التى عمت دول أوروبا الشرقية في احتفالات أعياد الميلاد الشرقية التى قد تدخل طرفا في اللعبة السياسية عند هذا العام ، حيث بدأت صلوات الكنائس تذاع رسميا ، وعادت حرية ممارسة الشعائر الدينية بعد طول انقطاع ، اننا بصدد دعم للكنيسة المسيحية الشرقية والكنيسة المسيحية الغربية على حد سواء وبذلك قد يتزايد دور العامل الديني في السياسة الدولية خصوصا اذا وضعنا في الحسبان تنامى تيار الأصولية الاسلامية

على الجانب الآخر ، وتلك على كل حال تمثل قضية تحتاج الى مزيد من البحث لفهم طبيعة العلاقة التاريخية بين الدين والسياسة خصوصا فيما يتصل بقضايا الأقليات والمواجهات التاريخية بين الشرق والغرب .. ونحن نذكر عبارة « جورباتشوف » الشهيرة حين تحدث عن اعادة ترتيب البيت الأوربى الواحد وهو بذلك يشير الى النتائج الفعلية للتغيرات التى حدثت ، من هنا فنحن مطالبون ، سواء كنا من الشرق الأوسط أو العالم العربى أو بحكم انتمائنا الى ما يسمى بالعالم الثالث ، نحن مطالبون بدراسة آثار سقوط الستار الحديدى على مجريات الأمن فى منطقتنا ، اذ لا يخفى علينا ان الشرق الأوسط هو أقرب بقاع العالم الثالث لأوروبا بغربها وشرقها بل اننى لا أتجاوز ثوابت الجغرافيا اذا قلت ان البحر الأبيض المتوسط هو بذاته بحيرة أوروبية عربية حيث نطل نحن العرب على سواحله الشرقية والجنوبية بينما يطل الأوربيون على سواحله الشمالية فى الجانب الآخر ، فاذا كنا قد سلمنا بأثر الثورة التكنولوجية وتطور حركة المواصلات والاتصالات فى التقريب بين الشعوب ، فما بالنا اذا كانت الجغرافيا الطبيعية تضيف الى ذلك عاملا آخر يؤكد نفس المعنى .

ان المنطقة التى نعيش فيها قد عرفت نظاما سياسيا وترتيبات اقليمية فى ما نطلق عليه سياسيا تعبير الشرق الأوسط . وهذا النظام الاقليمى هو الميراث

السياسى لفترة ما بعد سقوط الامبراطورية العثمانية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولا شك ان كثيرا من الكيانات الجغرافية والمعطيات السياسية تحتاج الى مراجعة شاملة ولم يعد من الممكن أن نبحث في شكل جديد للعلاقات الاقليمية دون المساس ببعض تلك الثوابت الحديثة نسبيا فى المنطقة ، فهناك بعض النظم والكيانات التى لا يزيد عمرها عن عمر نظم وكيانات سقطت في أوروبا الشرقية ، ولا نستطيع هنا أن ندخل في استطرادات لأن المسألة كلها تقع في اطار ما نطلق عليه « التنبؤ السياسى » بكل ما يحيط به من محاذير وافتراضات ٠٠

٠٠٠ ونحن نستطيع الآن أن نميز من آثار التغيير على المنطقة العربية الأبعاد الثلاث الآتية :

(أ) **البعد الأول** : وهو المتصل بالصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وهنا يكون علينا أن نبحث بجدية في اثر هذه التغيرات التى طرأت فى العالم على طبيعة ذلك الصراع ولا شك أن كل طرف يتساءل حاليا هل التغيرات التى حدثت دوليا ثم اقليميا تضيف نقاطا لصالحه أم انها تعتبر ذات تأثير سلبى على موقفه فى ذلك الصراع؟

اننى أستطيع أن أزعم أن اسرائيل سوف تسعى الى تجميد التحرك السياسى والدبلوماسى نحو التسوية فى المرحلة القادمة لعامين أو أكثر قليلا فى محاولة

لاكتشاف ملامح أوضح للتغير السريع الذى طرأ على الخريطة السياسية للعالم •

•• ان أوروبا الشرقية مثلا كانت تعتبر فى ظل الفكر الاشتراكي من القوى المؤيدة للفلسطينيين فلابد اذا من اعادة الحسابات لدى جانبي الصراع فى الشرق الأوسط ومحاولة استيعاب نتائج هذه التغيرات ، فقد كانت هناك مواقف كثيرة فى سياسات العالم العربى اعتمدت على أجواء الحرب الباردة وارتكزت على علاقات تقليدية بالمعسكر الشرقى استخدمها عبد الناصر كثيرا من قبل واستخدمتها دول شقيقة فى المنطقة ، ولكن الأمر اختلف الآن فنحن نتجه الى مرحلة استقطاب جديدة تتمركز فيها قوة العالم سياسيا واقتصاديا فى أحد القطبين ، الى جانب قوى أخرى ليس من بينها الاتحاد السوفيتي الذى قيل عنه وبحق فى أكثر من مناسبة اننا لو رفعنا عنه ترسانة السلاح لديه فانه يكاد يكون احدى دول العالم الثالث !

(ب) البعد الثاني : ويتصل بالتنمية السياسية والاقتصادية فى العالم العربى وأتصور ان تأثيراته قد تصبح سلبية فلا شك أن القروض والاعانات من الدول الغربية ، بل والاستثمارات والنشاط السياحى الغربى سوف يجد انه من الأولى به أن يتجه الى أوروبا الشرقية التى تمثل الشقيق الغائب لسنوات طويلة والذى يعود بلهفة شديدة بحثا عن مكان لائق للحياة العصرية فى

خريطة عالمنا المعاصر وهـذا الأمر يدعونا الى ضرورة الاعتماد على الذات ، كما قد يستلزم من العرب احداث نوع من التجمع الاقتصادى لمجابهة التجمعات الجـديدة والصمود فى مواجهتها .

(ج) البعد الثالث : وهو ضرورة اتاحة الفرصـة لمزيد من حريات التفكير والتعبير فى منطقتنا العربية ، وضرورة مراجعة الأنظمة السياسية وأساليب الحـكم والأخذ بالنموذج الديموقراطى والابتعاد عن الأنماط الديكتاتورية المتسـلطة أو النظم القبليـة المتخلفـة ، فالعقل العربى مدعو الى صحوة كاملة ويقظة تامة تسمح له باستيعاب التغيرات ذات الايقاع السريع والتطورات المتلاحقة .. فنحن نتوقع مثلا أن تثور بعض مشكلات الأقليات فى منطقة الشرق الأوسـط كرد فعل لتطـور الظاهرة القومية فى أوروبا الشرقية وهى تختلف عن الحـركة القوميـة عموما التى كانت تاريخيـا مدعاة للتوحد والتكتل بينما الظاهرة القومية الجـديدة تؤدى الى الانقسام وبعث كيانات جـديدة واحيـاء قوميـات غابت لسنوات طويلة تحت مظلة أيديلوجية مسيطرة ..

هذه بعض ملاحظات رأيت أن أسوقها فى حـديث موجـز عن رياح التغيير التى حـولت أجـواء الحـرب الباردة الى مناخ جديد لا تبدو حتى الآن ملامحه الكاملة فالرواية لم تتم فصولا كما ان المشـهد الأخير لا يزال بعيـدا .. وسـوف تبقى هناك علامات اسـتفهام قد

لا نستطيع الاجابة عنها اليوم ، ومنها على سبيل المثال دور الـزعيم السـوفيتي « جورباتشـوف » وكيف تم اعداده تاريخيا وسياسيا واعلاميا لكي يكون شـخصية محورية في هذه التحولات الكبرى .

كذلك فان هناك أيضا آثار هذه التحولات الضخمة على منطقتنا وهل هناك احتمال لبروز قوى جديدة أو ميلاد أفكار متطرفة تؤثر على خريطة الشرق الأوسط ؟ وهل يعتبر ما حدث في الفترة الأخيرة بمثابة المسـمار الأخير في نعش الفكر الاشتراكي أم ان التاريخ بطبيعته هو سلسلة من دورات الانتعاش والانكماش ، والشـد والجذب ، والصعود والهبوط لمختلف الأفكار والنزعات والعـواطف بدءا من الايديولوجيـات الـكبرى مرورا بالأنظمة المختلفة وصولا الى الـروح القوميـة في كل زمان ومكان ؟

هذه هي رياح التغيير .. وتلك آثارها التي تمهد لأجواء جـديدة ومناخ مختلف .. وطقس يحتـاج الى عقل الأمة وضمير الوطن ووجدان الشعب .

قضية الديمقراطية فى مصر (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ـ ١١ يناير ١٩٩١ .

ان الارتباط بين الديمقراطية وبين ما يحدث الآن على الأرض العربية هو ارتباط وثيق للغـاية وقضية محورية تمثل مفتاح باب التقدم ، اذ آن نوافذ الحريات التى تسمح بدخول كل التيـارات هى السـبيل الوحيد لولوج عالم العصر والدخول بالقرار السياسى ، مصريا وعربيـا ودوليـا ، الى أكثر مراحله نضـوجا وأكبر امكاناته رشدا ٠

والدخول بالقرار السياسى ، مصريا وعربيا ودوليا ، الى أكثر من مراحله نضوجا وأكبر امكاناته رشدا ٠

فالحـريات العامة والتعـددية الحزبيـة وسـيادة القانون وضمانات حقوق الانسـان هى كلهـا أدوات الحياة السياسية المعاصرة ، فلو ان العالم العربى ، سواء بأنظمتـه التى تعتمد عـلى الدكتاتورية الفـردية أو التسلط الحزبى أو حكم الأسرة الواحدة ، أقول لو انه اتخذ الديمقراطية الحديثة أسلوبا فى السياسة والحكم ، ولو انه اعتمد نصوصا دستورية لها قدسيتها واحترامها ، بغض النظر عن طبيعة النظام جمهوريا كان أو ملكيا ، لو إن ذلك حدث لتجنبت أمتنا كثيرا من النكسـات التى

تعرضت لها ، والكوارث التى حلت بها ، وتمكنت من الاستفادة من عشرات الفرص الضائعة منها ، ولكنها هى دائما أمتنا العربية المثقلة بتراثها السياسى المتقلب، وخبراتها التاريخية غير المستقرة ، والتى تركت بصماتها — عبر قرون طويلة من الاستغلال الأجنبى والسيطرة الخارجية . على ضمير هذه الأمة ووجدانها ، فأصابتها بالعثرات ، ووضعت في طريقها كل العقبات .

وسوف أركز على قضية تشغل أذهاننا وتمر بخواطرنا ، وأعنى بها قضية التربية السياسية للشعب المصرى ، خصوصا قطاعات الشباب فيه والأجيال الصاعدة منه .

وسوف نكتشف من استقراء تاريخنا الحديث ان هناك ارتباطا لزوميا بين التربية السياسية للعاملين فى الحياة العامة وبين توفر الرؤية السياسية لديهم ووجود تصور متكامل للمستقبل أمامهم ، وليس بالضرورة أن يصل ذلك الى مستوى النظرية المتكاملة أو الفلسفة الشاملة ، ولكنه يظل على الأقل مصدرا لنظرة موضوعية عامة لا تأخذ بالتفكير الجزئى ، أو بأسلوب التقسيم المعيب للأفكار على نحو يجعل الرؤية قاصرة والتفكير عاجزا عن استيعاب كافة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أو النفسية على نحو تنصهر فيه كل هذه العوامل أمام صانع السياسة أو متخذ القرار .

اننا فى مصر نملك من الكوادر الفنيــة ما يجعـل مصر بحق مستودع العقول البشرية المتميزة فى المنطقة ، ومصدر المهارات الانسانية والخبرات المختلفة لسـائر الأقطار العربية ، فضلا عن الأيدى العاملة المدربة التى اختلط عرقها ، وأحيانا دماؤها ، بالبنية الأساسية فى عدد من الدول الشقيقة •

ورغم هذا التفوق النسبى الملحوظ الذى اشتهرت به مصر فى ميدان الكوادر الفنيــة حتى جمع الفـاتح العثمانى سليم الأول خيرة الصــناع وأمهــر الحرفيين وأرسلهم من مصر الى عاصــمة الخـلافة العثمانيــة فى السنوات الأولى لحكمه فى مصر ، منذ ذلك الحين وربما قبله بقرون عديدة ، كان العقل المصرى والخبرة المصرية يقفان دائما وراء العـديد من انجازات شـعوب أخرى حولنا ، فمصر التى صنعت الحضارة فى فجر التـاريخ صدرت صناعها الى غيرها منذ ذلك الحين وحتى اليوم •

هذه أمور لا نجادل فيها ولكن الذى لا نختلف عليه هو اننا اذا كنـا بالفعل أثرياء فى كوادرنا الفنيــة ، فاننا فى المقابل فقراء فى كوادرنا السياسية حتى لقب رمانا غيرنا بأننا شعب غير مسيس مقارنة بشعوب أخرى شقيقة يلوك أبناؤها الشـعارات السياســية صباحا ، ويجرعون كؤوس النظريات والفلسفات مساء وتربطهم بقضايا الحكم مجادلات يومية ، وتحليلات لا تتــوقف ، بل اننى أذكر ان زملاءنا فى الجامعة من الطلاب العرب

كانوا يقــولون لنا فى مطلع الستينيات ، ليس لديكم فى مصر حياة سياسية باستثناء الحزبين الكبيرين الأهلى والزمالك !!

وليس لدى ما يمنعنى من التعــرض لواحــدة من تجارب العمل السياسى فى ميدان الشباب، وهى المحاولة التى جرت فى الستينيات تحت مظلة ما سمى « بمنظمة الشباب العربى » فى محاولة من حكم الرئيس الراحــل جمال عبد الناصر احتواء الأجيال الجديدة وخلق كوادر سياسية فاعلة تدين له ولفــكرة بالــولاء المطلق الذى لا منافس له ، ولا اعتراض عليــه ، ربما فى محــاولة مستترة لايجاد توازن خفى فى مواجهة قوى أخرى على ساحة الحياة السياسية فى مصر حينذاك ، كان من بينها المؤسسة العسكرية ذاتها بقيادة المشير الراحل عبدالحكيم عامر .

ولــكن تلك التجربة ، بالــرغم من كل النــوايا الصادقة والشباب المخلص الذى انضــوى تحت لوائهــا بكل الايمان والجدية ، لم يكتب لها الاستمرار لأسباب يتصل بعضها بشكل « القولية » التى تميزت بها ، ثم صراعات القمة بين القيادات فى محاولة من كل جانب لاستخدام تلك القوة الهائلة من طاقات الشباب المصرى لصالحه دون توظيفها لخدمة المصلحة العليا والمستقبل المصرى مما أدى فى النهاية الى ضرب تلك التجربة بل وتشويه صورتها ، واجهاض نتائجها .

ولست أطالب بالطبع باستعادة مثل هذه التجربة ، فالعصر غير العصر ، والبشر غير البشر ، والنظام غير النظام ، والظروف اختلفت ، والدنيا تغيرت، والقيادات تبدلت ، ولـكن الذى أطالب به هـو ضرورة التفـكير موضوعيا وجديا فى أسلوب جديد يتمشى مع التعددية السياسية والانفتاح الفكرى وسيادة القانون وحقـوق ترتبط أى محاولة جـديدة باسـتيعاب كافة المتغيرات حولنا ، ودراسة كل الظروف المحيطة بنـا ، والتركيز على أهدافنا العليا فى السلام والاستقرار والتنمية ٠

ولعلكم لا تختلفون معى فى أن الأحزاب السياسية، فى ظل النظام الديمقراطى الذى يؤمن بالتعددية ، هى المدارس الطبيعية لتخريج الكوادر السياسية ٠

ولقـد عرفت مصر قبـل ثـورة ١٩٥٢ ، تجربة ديمقراطية لا بأس بهـا اذا أخـذناها بمفهوم نسـبى يرتبط بالظروف التى أحاطت بالوطن فى ذلك الوقت ، ووجود المحتل وتدخلات « السراى » فى مجريات الأمور لتعويق حزب الأغلبية من الوصول الى السلطة ، ومـع ذلك فقد كانت الأحزاب مراكز للعمـل السياسى الذى تتربى فيه الكوادر ، وتخـرج منه القيـادات ، ولعلنا لا نزال نذكر كيف كان وزراء الحكومات المصرية قبل الثورة شخصيات سياسية بالدرجة الأولى ، تملك رؤية واضحة ، ولها برنامج حزبى محـدد وتصـور متكامل للمهام التى تسعى لتحقيقها ٠

.. وهل أسماء مثل أحمد لطفى السيد وطه حسين ومحمد حسنين هيكل وغيرهم الا نماذج لقمم ثقافية وسياسية تبوأت مقعد الوزارة فأضافت اليه وصعدت به وتركت بصماتها على الأجيال التالية ؟ هذه هى مظاهر التربية السياسية الحزبية التى اعتمدت على ركائز الانسان والمصلحة العامة لكل المصريين يكون من شأن هذا التفكير أن يسعى الى نوع من التربية السياسية للأجيال الصاعدة ، بعيدا عن الشعارات الرنانة والعبارات الجوفاء والأفكار المبهمة ، بل لابد أن ثقافية فى تاريخنا المعاصر .. يومها كان الوزير سياسيا قبل أن يكون فنيا متخصصا ، فالوزير صانع سياسة وراسم خطة ، فاذا لم تكن لديه رؤية سياسية ، فمن الطبيعى أن تضطرب الأمور وتختلط الأوراق وتضيع الأولويات، بل اننى أزيد على ذلك أن دور الارستقراطية المصرية كان هو الآخر فى خدمة العمل السياسى العام ، وأنا أعنى بالارستقراطية ، ذلك التزاوج بين الثروة والثقافة ، فالأرستقراطية هى تطويع الثراء لخدمة الذوق العام والرقى بالآداب والفنون على نحو يجعل لتاريخ تلك الثروة نوعا من الأصالة والعراقة ، لذلك فانه ليس كل ثرى بالضرورة أرستقراطيا اذ أن الارستقراطية ذات مضمون ثقافى واجتماعى يرتبط بتقاليد معينة ومفاهيم راسخة .. ان عائلة عبد الرازق مثلا فى صعيد مصر ، هى صورة للارستقراطية المصرية فى

مطلع هذا القرن حيث كانت الملكية الخاصة لديهم في خدمة التعليم ولصالح الثقافة .

وهل ننسى ان العائلة المالكة نفسها قدمت بعض الكوادر المتصلة بالعمل العام وشارك أفراد منها في الجهود الأهلية لانشاء الجامعة المصرية ، كما أن أسماء بعض الأمراء مثل عباس حليم ويوسف كمال وعمر طوسون ومحمد عبدالمنعم وغيرهم ، هي نماذج للمشاركة الشعبية والعمل السياسي من جانب أفراد في أسرة محمد علي .

وحين قامت ثورة يوليو وظهر على الساحة تعبير « أهل الثقة وأهل الخبرة » حدث لأول مرة انفصال حقيقي بين السلطة والمعرفة ، أصبحنا في مواجهة وزراء فنيين لا يتجاوزون في رؤيتهم حدود الاطار الفني لتخصصاتهم دون نظرة شاملة تعطي للقرار السليم كل أبعاده المختلفة ، ولم يعد تعيين الوزير تعبيرا عن اتجاه سياسي يستدل به أو يشار اليه ، فبينما كان تعيين طه حسين أو حتى اسماعيل القباني وزيرا للمعارف (التعليم) يشير الى اتجاه لتغليب الكم أو الكيف في السياسة التعليمية المصرية ، أصبح تعيين الوزير الآن لا يعدو ان يكون اختيارا تنفيذيا لمواصلة تسيير الأمور ، وتحريك دولاب العمل اليومي ، دون أن نتوقع نظرة جديدة أو فلسفة مختلفة .

خلاصة ما أريد أن أشير اليه هو أن فقدان الاهتمام بالتربية السياسية ونقص الكوادر المؤهلة للمناصب القيادية قد أدى بالضرورة الى عزوف الجماهير عن المشاركة فى الحياة السياسية والى الاتجاه نحو اللامبالاة والسلبية ، حتى ان الاقبال على الانتخابات البرلمانية فى المدن المصرية أصبح يوحي بأن الأغلبية الصامتة قد اختارت مقاعد المتفرجين لأنها لا تجد العناصر القيادية التى تنجذب اليها أو الكوادر السياسية التى تنوب عنها، وذلك يؤدى بنا فى النهاية الى حالة من الفراغ السياسى والخواء الفكرى الذى يترك الباب مفتوحا لجحافل التطرف وتجار الموت ومروجي المخدرات وصانعى الادمان ·

اننى أقول وبكل صراحة ، ان جزءا كبيرا من أزمتنا الحالية والمأزق الذى نواجهه ، انما يعود الى مشكلة نقص الكوادر السياسية على الساحة المصرية والتى تعتبر مرحلة الشرعية الثورية مسئولة عن الجزء الأكبر منها ، فالذين يفتقدون الرؤية يعجزون عن تصور مشروع قومي عام ، كما ان حاضرهم غير موصول بتاريخهم ، فضلا عن أمور أخرى تتصل بنقص الثقافة، والقصور فى استيعاب التراث ، وافتقاد القدرة على التهيؤ للمستقبل، ونحن جميعا ندرك أن الأفكار العظيمة فى التاريخ كانت هى المحاور التى غيرت مجرى الحياة الانسانية وقدمت أرقى الفلسفات وأنضج النظريات ،

بل ان الاختراعات الرائعة قد بدأت هى الأخرى خيالا وتصورا لدى أصحابها ثم أصبحت بعد ذلك حقائق ملموسة تفيد منها البشرية ويسعد بها الانسان ٠

لذلك فانه من الطبيعى أن يحوز أولئك الذين يتصدون للعمل السياسى ويتقدمون للخدمة العامة على قدر واضح من تصور الأمور والربط بين الأسباب والنتائج ، وفهم العلاقة بين التاريخ والجغرافيا ، أى بين بعد الزمان وبعد المكان ، الى جانب الفهم السليم لطبيعة الجماهير ٠٠ آلامها وآمالها ٠٠ مشكلاتها وقضاياها ٠٠ ومصر أحوج ما تكون الى اهتمام أكبر وجهد أنظم للوصول الى مرحلة من مراحل العمل السياسى أكثر نضوجا ووعيا وحتى لا يصبح العقد الصامت بين السلطة والشعب ، بين الحكام والمحكومين ، بمثابة تفويض من طرف واحد وهو مالا يعنى وجود تصور طويل المدى أو حلول واضحة لخدمة المستقبل ٠

ومصر قطعت شوطا كبيرا على طريق الديمقراطية يجعلها تطل على أمتها العربية ، بعد سنوات القطيعة الرسمية ، بتجربة رائدة فى تعددية الرأى وديمقراطية القرار ، وهذا ما تعوده العرب من مصر دائما ، فهى لا تغيب بوجودها ولا يتوقف عطاؤها بل ان رغبتها فى دعم الآخرين هى مبرر وجودها ذاته ، ولا يمكن أن تكون هناك مؤسسات سياسية فعالة أو مناخ ديمقراطى

صبحى الا بوفرة الكوادر السياسية التى هى وقود الديمقراطية وركيزة العمل السياسي المؤثر •

إننا نتطلع الى ذلك اليوم الذى يتواصل فيه دور الأجيال المصرية فى ظل متغيرات رهيبة ، دولية واقليمية ، تدعونا الى مراجعة كل ما حولنا بتجرد وصدق وموضوعية ، لأن الغد مختلف عن اليوم ، فاذا كان اليوم هو ابن الأمس ، فان الغد يظل هو ذلك المجهول الذى يحتاج الى الرؤية الواضحة والقرارات الشجاعة والسياسات الناضجة فى عالم تتشابك فيه المصالح وتتداخل الاهتمامات وتتضاءل فيه مساحة العواطف النبيلة والنوايا الحسنة ! ••

مفهوم النظام العربى الجديد (*)

(*) من لقاء « الأمسية الرمضـــانية » فى مبنى الهيئة العـامة للكتـاب بالقاهرة ـ ٢١ فبراير ١٩٩١ ٠

يبدو الحديث عن النظام الجديد استطرادا بالقياس لتعبير آخر يتردد دائما في هذه الفترة وأعنى به النظام العالمى الجديد ، وهو الاصطلاح الذى أطلقته الادارة الأمريكيــة بحيث يعنى اعادة ترتيب الأوضـــاع وفقا للمتغيرات الدولية والتطورات العالمية التى طرأت فى السنوات الأخيرة ، وواقع الأمر أن المقصود بهذا التعبير هو اعادة صياغة شكل العلاقات بين الدول بل والتنظيم الدولى ذاته ، وفقا لمراكز القوة الجديدة في العالم بعد التحولات الكبرى التى شهدتها خريطته السياسية .

ونفس الأمر ينسحب على المقصود بالنظام العربى الجديد ، فاذا كانت المتغيرات الدولية قد أدت لحــديث متكرر عن نظام عالمى جديد ، فان التغيرات الاقليميــة فى المنطقة قد أدت على الجانب الآخر الى حديث متجدد أيضا عن نظام عربى جديد يستتبع بالضرورة البحث فى العلاقات العربية ـ العربية ثم علاقات العرب بالقوى غير العربية فى الشرق الأوسط ، ونقصد بها تحديدا ايران وتركيا واسرائيل رغم الاختلاف فى طبيعة كل علاقة منها بالنظم العربية المختلفة .

كذلك ، فان الأمر يقتضي أيضا ضرورة تطوير المنظمة الاقليمية ونعني بها جامعة الدول العربية ، حتى يتواكب ما نسميه بالنظام العربي الجديد مع كافة التغيرات التي حدثت ويستوعب في نفس الوقت كل الثوابت في المنطقة ٠

فاذا أردنا تطبيق هذا التصور على الواقع العربي الراهن ، فسوف نكتشف ان انعكاسات الصدمة التي حدثت بغزو العراق للكويت ثم المواجهة العسكرية بين قوى التحالف الدولي والعربي من جانب والعراق من جانب آخر ، نقول ان هذه الصدمة لازالت تمارس تأثيرها الشديد على مجريات الأمور حتى يمكن القول ان حرب الخليج الأولى في مطلع الثمانينيات وحرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيات ، مرورا بعدد من الظواهر الأخرى في المنطقة التي نرصد منها ، على سبيل المثال ، اجتياح اسرائيل للجنوب اللبناني عام ١٩٨٢ حتى عودة العرب الى مصر بعد قطيعة دامت عقدا كاملا من الزمان ، نقول ان كل هذه الظواهر تمثل تغيرات هامة في اطار عدد من الثوابت الاقليمية والقومية ٠

لقد أصبح عرب اليوم يجادلون في المسلمات ، بل لقد عادت معظم الأقطار العربية الى المربع الأول في مسيرة العمل القومي وترسبت في الأعماق أزمة ثقة كبرى لم يعرفها تاريخ المنطقة بحق منذ أيام الفتنة

الكبرى في النصف الأول من القرن الهجرى ، حتى ان الهوية العربية ذاتها أصبحت موضع جدل وبحث ، وأطلت الشعوبية من جديد لتعيد «القطرية» الى ما كانت عليه منذ سنوات طويلة •

ذلك ان النظام العربي الذى بدت ملامحه منذ نهايات القرن الماضى ، ورسخت دعائمه فى العشرينيات من هذا القرن بقيام الثورة العربية الكبرى في غضون الحرب العالمية الأولى ، ثم سقوط الخلافة العثمانية ، أقول ان هذا النظام قد تغير بالتحولات التي حدثت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة ، وهو نظام كان فيه اعتراف بالدولة الوطنية وانسلاخ عن فكرة الدولة الدينية ، ولكن يبدو ان ذلك لم يكن اختيارا نهائيا ، فلقد بدأت الحركة الأصولية الاسلامية تمارس تأثيرا شديدا في المنطقة العربية وتعيد التساؤل من جديد فى هذا الطرح الوطنى القومى الذى كان احدى مسلمات العقود السبع الماضية •

فعلى الرغم من أن الثورة الفلسطينية منذ الثلاثينيات ضد الوجود الصهيونى فى فلسطين والتى أدت الى عدد من التطورات المعروفة منذ ذلك الوقت وأهمها قيام جامعة الدول العربية وصدور ميثاقها ، أقول انه على الرغم من أن تلك الثورة الشعبية قد هزت الضمير العربى هزة عنيفة تحقق بسببها الاجماع العربى ذاته الذى ظل متماسكا تجاه طبيعة الصراع العربى —

الاسرائيلى الى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الا أن حرب الخليج بمرحلتيها ، قد طرحت على كاهل النظام العربى التزامات جديدة تتعلق بعلاقة العرب بجيرانهم، وعلى الأخص الدولة الاسلامية فى ايران بكل ما تحمله تلك العلاقة من سوء فهم أو خلافات تاريخية ، بعضها قومى بين الفرس والعرب ، وبعضها دينى بين الشيعة والسنة ، الى جانب المخاوف التقليدية من تطلعات ايران فى منطقة الخليج وبذلك أصبحنا فى مواجهة موقف عربى جديد لا يعتمد على الاجماع الشعبى خصوصا بعد غزو العراق للكويت وحدوث انقسام حقيقى فى « الشارع العربى » منذ ذلك الوقت ..

.. ان العالم العربى أصبح عليه أن يفيق من هول الصدمة وأن يدرك ان الأمم العظيمة لا تصنعها الا الآلام العظيمة والصدمات الكبرى ، ويكون على الأمم فى تلك المرحلة القيام بمراجعة شاملة يتم فيها التفرقة بين ما هو ثابت وما هو متغير ، بين ما هو موروث وما هو طارىء .

فليس من المتصور مثلا أن نتحدث فى التسعينيات عن محاولة اعادة النظر فى هويتنا العربية أو تقسيم المنطقة بين مشرق ومغرب أو أغنياء وفقراء ، بل المطلوب أن يكون دورنا مركزيا محوريا ، يعتمد على الرصيد الحضارى والثقافى لدى أمتنا بحيث يكون الاتجاه نحو

صحوة عربية كبرى تعطى للعقل العربى قيمته وتستبعد كل المحاولات الخبيثة التى تحاول أن تستثمر مناخ الفرقة ، وأن ترتفع الأمة بجراحهـا فوق الخلافات الطارئة وتتجه نحو مصلحة عربية عليا يسعى الجميع اليهـا .

وهنا يكون من اللائق أن نشير الى بعض الملاحظات المتصلة بموضوعنا :

أولا : لا يجب أن تكون أحداث السنوات الماضية مبررا بأى حال لحالة من الانزواء القومى أو الانكفاء الشعوبى في محاولة يسعى البعض بها الى تعميق أزمة الثقة ، وتفضيل الأجنبى على العربى ، وضرب الفكر القومى بواقع عارض لا يحترم الثوابت ولا يستوعب درس التاريخ .

ثانيا : ان منفهوم الأمن القومى العربى هو وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة ، كما لا يمكن اختزاله ليصبح فقط حديثا عن أمن الخليج وحده ، فقد يكون الأغنياء أكثر تعرضا للأطماع ، ولكن الجميع شركاء فى النهاية وفقا لنظرية أمن متكاملة لاترتبط بالثروة وحدها .

ثالثا : ان الطرح الذى ركزت عليه القيادة العراقية بعد غزو الكويت حول شعار توزيع الثروة طرح سوف يلقى بالضرورة قبولا جماهيريا لأن معظم الدول

العربية فقيرة ، كما ان لهذا الشعار بريق خاص ينطلق من مفهوم الأمة الواحدة في السراء وفي الضراء ، في الغنى والفقر ، في السلام والحرب .

رابعا : ان ظاهرة اختفاء الشارع السياسي العربي تعني أن الخلاف قد امتد من القيادات الى الجماهير بشكل أدى الى تراكم الاحباط ورسوخ عقدة ذنب عربية نتيجة تكرار ضياع الفرص وانهيار المثل والتيه في دروب الجدل النظري والشعارات الجوفاء .

خامسا : ان سلامة أقطار الأمة العربية ووحدتها الاقليمية هدف قومي لا يجب التفريط فيه أو الاقلال من قيمته ، وعلى سبيل المثال ، فان الشعب العراقي لا يجب أن يدفع أبدا ثمن مواقف اتخذتها قياداته ، أو تصرفات اتجه اليها الحكم في بغداد ، فالعراق كان ولا يزال وسوف يبقى رصيدا كبيرا لأمته العربية سياسيا وثقافيا وعسكريا كما كان دائما عبر التاريخ .

سادسا : ان التغيير في المناخ السياسي السائد والخروج من المأزق القومي القائم لن يتحقق بغير تغيير آخر في العقلية العربية بحيث يكون الرشد السياسي والنضج القومي هي سبيلنا لتحديث النظام والاتجاه نحو التعددية والبعد عن الديكتاتوريات وحكم الأفراد والأسر ، ان مستقبل حركة التاريخ في المنطقة هو جزء من مستقبل حركة التاريخ في العالم كله ، وهو الذى

يمضى مع طبيعة الأشـياء ومنطق الأمور ، فلقـد ولد الانسان حرا وهكذا يجب أن يكون ، لا تكبله قيـود ولا تعوقه عقبات ٠

سابعا : ان الدور المصرى يقع فى مركز المسيرة ، وهو دور ريادى تنويرى بالدرجة الأولى يبدأ من التراث والثقافة حتى الدعم العسكرى وتصنيع السلاح، مرورا باسـتخدام الخبرة المصرية التاريخية فى كل المجـالات وتوظيفها ، الى جانب الخبرات العربية الأخرى من أجل مستقبل أفضل فى ظل سـلام شـامل وعادل واستقرار سياسى راسخ وتنمية بشرية شـاملة لا تتوقف بسـبب احداث عارضة أو مواقف طارئة ٠

ثامنا : ان توزيع الأدوار العربية يجب أن يكـون أمرا معترفا به فى اطار العمل العـربى المتـكامل ومن أجل المصلحة الواحدة مع احترام الخصوصية القطرية والمزاج المحلى فى مواجهة قوى اقليمية ودولية تستهدف تعويق المسيرة العربية وتغييب العقل العربى وشغل هذه الأمة وصرف طاقاتها فى مشكلات متتالية معظمها يتصل بالعلاقات العربية ـ العربيـة قبـل أن تكـون متصلة بعلاقات العرب بالعالم من حوله ٠

٠٠ ان نظرتنا الى الأمور فى العالم العربى لا يجب أن تتوقف عند منظور واحد ، بل يجب أن يكون لها من الشمولية والتعدد ما يجعلها قادرة على المواجهة الحقيقية ،

كما انه آن الأوان لنضع حدا للازدواجية فى الشخصية العربية « الشيزوفرنيا القومية » ، فنحن نتطلع الى مستقبل عربى أفضل تحت مظلة الصيغة الجديدة للسياسة والحكم في الوطن العربى ، بعيدا عن أوهام سقطت ، وأفكار بليت ، متجهين نحو غد يسعد فيه الجميع حتى الفقراء ويحتمى به الجميع حتى الضعفاء •

هل لدينا أزمة فكر ؟ (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ـ ١٠ يناير ١٩٩٣ .

ان الفكر هو العملية الحيوية الأولى التى تميز الانسان عن سواه وتؤكد ارتقاءه عن غيره من الكائنات كما تثبت أنه هو أرقى مراحل التطور بين المخلوقات ، ويكون التفكير بالتالى هو أرقى مراحل العمل التى يقوم بها الانسان ذاته ٠

ولقد رأيت أن يكون موضوعنا متصلا بقضايا الفكر والرأى وذلك للأسباب التالية :

أولا : اننا فى فترة تحول كبرى فى تاريخ البشر ومرحلة هامة من مسيرة الانسان ، فلقد انهارت نظم سياسية واقتصادية ، وسقطت أفكار سيطرت على العقول ورسخت فى الأذهان لعشرات السنين ، فنحن اذا أمام منعطف هام يدعونا بالضرورة الى التأمل الدائم والتفكير المستمر ٠

ثانيا : ان قضايا حرية الرأى جزء أساسى من حقوق الانسان كما حددها القانون الطبيعى ثم القانون الوضعى ، حتى أصبحت مرادفا لتيار حركة التاريخ ثم صارت « موضة العصر » وبذلك تربعت حرية الفكر

على قمة الحريات التى يصعب مصادرتها ويستحيل القضاء عليها ٠

ثالثا : ان هناك نزاعات قومية فى مناطق عديدة من خريطة العالم الى جانب تنامى التيارات الدينية وبذلك تحولت المفاضلة بين العالمية والقومية في جانب ثم التحديث والسلفية في الجانب الآخر لتكون سببا مشتركا لتيارات فكرية تحتاج الى مناخ من الليبرالية التي تحمي الفكر والمفكرين وتتقدم بالابداع والمبدعين ٠

رابعا : ان مصر مهد حضارة عريقة استوعبت بروحها المتجددة كل الأفكار الفلسفية والاجتهادات الفكرية ، حتى ان ارهاصات التوحيد انبعثت من شمس مصر القديمة حين سيطر لغز الموت والبعث « الحياة الثانية » على ذهن المصرى القديم فدعاه ذلك الى التأمل والبحث العميق فى أسرار الكون ولغز الوجود ، فالمصرى بطبيعته مفكر يتميز بالموائمة بين الثبات والتجديد ٠٠ بين الأصالة والمعاصرة ٠٠ بين العراقة والتحديث ٠٠ فمصر كانت ولا تزال مستودع الأفكار وملاذ أصحاب الرأى الحر حتى انها استقطبت كفاءات المنطقة الذين وفدوا اليها فى ميادين الآداب والفنون والمسرح والصحافة استئناسا بمناخها الفكرى ، واحتماءا بتقاليدها الراسخة ٠

ولا يخفى علينا أن حرية الفكر هى حرية مرسلة لا يرد عليها ضوابط ولا تحول دونها قيود ، اذ يستطيع

الانسان أن يفكر فيما يشاء في الوقت الذى يريد طالما بقيت أفكاره حبيسة ذاته ، كما ان ما نطلق عليه « حق الخيال » هو بمثابة ركيزة التطور الانساني كله ، فكل الأفكار العظيمة والاختراعات الرائعة بدأت خيالا في ذهن أصحابها وخواطر طافت بعقولهم .

واذا كانوا قد قالوا قديما ان «الحاجة أم الاختراع» فانني أضيف اليها و « الحرية أم الابداع » ، ولذلك فان الحرية هي ألزم ما يحتاجه المفكر ، كما أن المصادرة على الأفكار تبدو وكأنها مصادرة على الذات نفسها ، ويظل حق التفكير مطلقا لأصحابه حتى اذا ما عبروا عن أفكارهم وانطلقوا بآرائهم عندئذ فقط نكون في مواجهة قضية أخرى تتصل بحرية التعبير ، وهى تلك التى قد ترد عليها ضوابط وتتصل بها ضمانات وفقا لطبيعة كل مجتمع ، ومساحة الحرية المتاحة فيه .

فاذا كانت حرية الفكر ترتبط بمفهوم مطلق ، فان حرية التعبير ترتبط بمفهوم نسبى يتأثر بطبيعة النظام السياسي السائد والمناخ الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ، لذلك فقد حددت بعض نظم الحكم دوائر تمثل مناطق مقيدة لحرية التعبير ، ومنها على سبيل المثال بعض قضايا الأمن القومى كشئون القوات المسلحة والنشاط العسكرى للدولة وأسرارها الاستراتيجية ، كذلك بعض المسائل المتصلة بالعقائد الدينية التى تعبر عن وجدان الانسان ولا تخضع غالبا للجدل العقلى ،

ويعتبر المساس بها تجريحا لأصحابها ، ويتصل بهذه القضايا أيضا بعض الأمور الخاصة بالوحدة الوطنية وأوضاع الأقليات وكل ما يعتبر تحريضا على الفتنة الطائفية .

وهكذا نجد أن الاعلان عن الأفكار يختلف عن عملية الفكر ذاتها ، ولقد عرفت مصر الحديثة حدودا مقبولة لممارسة حرية التعبير ، وسوف نظل نذكر كتابات وأفكار جيل الرواد ، بدءا من الطهطاوى وعلى مبارك ومرورا بالشيخ محمد عبده وقاسم أمين حتى جيل أحمد لطفى السيد وعلى عبد الرازق وطه حسين وسلامة موسى والعقاد ، وغيرهم ممن كانوا بحق منارات فكرية وقمما شامخة تميزت بها مصر فى المنطقة وجعلت من الكنانة دائما مركز جذب واستقطاب لكل من يطلب مزيدا من المعرفة أو يتطلع الى منابع الفكر وروافده الدافقة .

ويجب أن نلاحظ هنا ان ما نشير اليه بكلمة « الحرية الفكرية » يختلف بالطبيعة عن « الفوضى الاجتماعية » ، والذى يفرق بين الاثنين هو درجة النضوج الثقافى والوعى السياسى الذى يسمح بالتفرقة بين ما هو مطلوب وما هو ممكن ، بين ما هو مستهدف وما هو متاح .

ويبدو لموضوعنا هذا أهميته الخاصة اذا تابعنا ذلك الجدل الذى يثور بين وقت وآخر حول كتاب بذاته

أو مؤلف بعينه ، فيصبح الحوار نوعا من التراشق الحاد الذى يتطلق فيه أصحابه من دوافع وأسباب ، يلعب العامل الشخصى فيها دورا كبيرا ومؤثرا ، وتتوارى الموضوعية والحياد وبالتالى تختفى المصلحة العليا بينما الأصل أن تكون للحوار ضوابطه ، وللاختلافات آدابها فلسنا جميعا قالبا جامدا في التفكير ولا نمطا واحدا عند التعبير لأن الانسان الفرد لم يعش الدهر كله كما لم يعش فى كل مكان • فالأصل في الطبيعة البشرية هو التنميط والاختلاف والتباين ، لذلك فان التعددية هى فلسفة الوجود كما أن انتفاء الأبدية هو سر النهاية •

ويمثل القانون الوضعى ركيزة أساسية فى وضع الأطر العامة للحريات الفردية والضمانات المطلوبة لحق ممارسة العقائد وتبنى الأفكار ، والقانون كائن حى لأنه يتعلق بالظاهرة البشرية التى هى بطبيعتها متطورة متغيرة ، لذلك فان القانون يجب أن يمضى مع الحياة ويتحول مع الظروف ، لأن ما كان مقبولا بالأمس قد يكون مرفوضا اليوم ، كما ان ما لا نرضى عنه اليوم قد نستجيب له غدا •

فاذا كان ذلك هو الجانب المؤسسى فيما يتصل بحرية التفكير فان الجانب الآخر هو ذلك الذى يتصل بمناخ الممارسة ذاتها ، حيث يتعين أن نسلم جميعنا بأكبر قدر ممكن من الليبرالية التى تحتوى فى اطارها

الفكري ومفهومها الفلسفى كافة الحريات السياسية والاجتماعية .. فلا حرية لفكر فى ظل القهر السياسى ولا استمرار لفلسفة في ظل القيد الاقتصادى ولا سلامة لمفكر فى ظل الكبت الاجتماعي .

والليبرالية بهذا المعنى ليست نقيضا للمعتقدات الروحية أو التيارات السلفية ، ولكنها فى الحقيقة مرادف للديمقراطية والتعددية وسيادة القانون وحقوق الانسان والرغبة فى الدفاع عن أفكارنا وأفكار غيرنا بحيث تنال كلها نفس القدر من الحفاوة والاهتمام دون بغى أو قهر أو تسلط ، فهى تعنى أن مناقشة الأفكار ضرورة ولكن محاكمة المعتقدات عدوان ..

هذه بايجاز ملامح الحرية الفكرية بشقيها التى يتصل أولها بمؤسسات الممارسة ، بينما ينصرف ثانيها الى المناخ السائد الذى تتم من خلاله تلك الممارسة ، فاذا اجتمع الجانبان والتقى الجناحان ، أصبحنا ننعم ببيئة فكرية صحيحة تسمح لمؤسسات الاستنارة أن تقدم — كما فعلت من قبل — نخبا من المفكرين وقوافل من المبدعين ، سواء كان انطلاقها من المؤسسة الدينية أو المؤسسة السياسية أو قلاع الثقافة على امتداد خريطة الوطن الذى ارتبط دائما فى ذهن كل من حولنا بأنه

ملتقى الأفكار والفلسفات . ومستودع الطاقة البشرية المتميزة والذى ظل بناؤه الحضارى صامدا وعطاؤه الثقافى متصلا برغم التحديات الكبرى والمواجهات الحادة والعقبات التي تستهدف أرض النيل وبلد الأهرام والتى اشتغل قدماؤها بصناعة الحضارة ، ونخشى اليوم على أحفادهم من تبديد ما صنع الأجداد .

الشرق الأوسط فى عالم متغير(*)

(*) من لقاء « الأمسية الرمضانية » فى مبنى الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ـ فى ١٤ مارس ١٩٩٢ ·

ان اصطلاح « الشرق الأوسط » تعبير ظهر فى كتابات أساتذة العلوم السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فبينما كان الأوروبيون يتحدثون عن « الشرق الأدنى » منذ زوال تعبير « المسألة الشرقية » حتى بداية تلك الفترة تمييزا له عن « الشرق الأقصى » فان الأمريكيين ، بحكم البعد الجغرافى ، فضلوا استخدام كلمة « الأوسط »

وعلى كل حال فهو اصطلاح نسبى ، فالآسيويون مثلا يطلقون عليه تعبيرا أكثر تفصيلا فيسمونه « اقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا » ، ورغم تعدد المسميات ، فان المقصود فى النهاية يبدو واحدا ، اذ نعنى بالشرق الأوسط من الناحية السياسية ذلك الاقليم الممتد من ايران شرقا الى ما يتجاوز الحدود الليبية غربا ، ومن تركيا شمالا الى جنوب الجزيرة العربية وأيضا السودان جنوبا ·· وعلى ذلك فهو يشمل قوميات متعددة للعرب الغلبة بها ولكنهم ليسوا وحدهم فيها ·

ومنطقة الشرق الأوسط لها أهميتها القصوى من الناحية الاستراتيجية باعتباره مركز اتصال بين الشرق

والغرب ، وهو الذى يمثل « التخوم » الجغرافية لشرق أوروبا وجنوبهـا ، وهو اقليم آسـيوى أفريقى بحـر متوسطى ، فضلا عن تاريخه العريق ، حيث نزلت عـلى أرضه الديانات السماوية والتقت فيه الحضارات الكبرى والثقافات الأصلية في العالم القديم ، يضاف الى ذلك تاريخه الفكرى وتراثه الاجتمـاعى من حيث وجـود شعوب يدين أغلبها بالاسلام في مواجهة الحضارة الغربية المسيحية ، حيث التقي الطرفان عبر القرون مرات فى ميادين القتـال ومرات أخـرى فى مجـالات التبـادل الحضارى والعطاء الثقافى المشترك •

ثم جاء هذا القرن ليكتسب الشرق الأوسط أهمية أخرى تتجاوز حدود البحار والمضايق وقناة السـويس والعمق الصحراوى الفسيح ، لـكى يقـدم « البترول » مصدرا هائلا للثروة شبه المفاجئة ومبعثا جديدا للصراع حول هذه المنطقة الحيوية من عالم اليوم ، يضاف الى ذلك قيام الدولة اليهودية فى اسرائيل كمركز غربى متقدم نسبيا وسط شعوب أخرى تعيش على تاريخهـا وتلوك دوما ذكريات ماضيها •

ولعل أى محاولة لدراسة تأثير التحولات العالمية ، والتطورات الدولية ، والمتغيرات الاقليمية عـلى هـذه المنطقة من العالم انما يقودنا الى عدد من الملاحظات ، أهمها :

١ ــ ان النظرة الجزئيــة للأمور وافتقاد النظرة الشاملة للمواقف يعتبر قصورا فى الرؤية وعجزا عن اجراء التحليل السليم فى الوقت المناسب ٠

٢ ــ لقد أثبتت احداث الأعوام القليلة الماضية ، بدءا من سقوط الستار الحديدى عن أوروبا الشرقية وانتهاءا بتداعيسات حـرب الخليج ومرورا بعـدد من الظواهر الأخرى يأتى فى مقدمتهـا اختفـاء الاتحـاد السوفيتى ككيان سياسى ، أقول ان كل هـذه المتغيرات الدولية والاقليمية قد جاء معظمها بغير توقع مسـبوق أو تنبؤ طـويل المـدى ؛ وبذلك أصـبحنا نتحدث عن صعوبة التنبؤ عند دراسة الظاهرة السياسية ٠

٣ ــ لقد سقط مفهوم « عمومية القياس » وأصبحنا أمام مفهوم آخر يشير الى خصوصية التجربة ، فلم يعد مقبولا من الناحيــة العلميــة ، أن نقيس عـلى بلد ما بالنتائج التى حدثت فى بلد آخر ، فعلى الرغم من ثورة المعلومات والتقدم العلمي الهائل الذى شهده عصرنا ، الا أن الهوية القومية للأمم والشخصية الذاتية للشعوب لازالت تعتمد على طبيعة الميراث الاجتماعي والاقتصادى والسياسى ٠

٤ ــ لقد ثبت أيضا تباين زوايا التقييم ولم تعـد الموضوعية والحياد هى التى تسـيطر عـلى أسـاليب المقارنة ، بل لقد امتزجت دائما زوايا التقييم بمشاعر

الانسان المختلفة ومبادئه ومواقفه ، لذلك فان المعيــار الموضوعى للحكم على الأمور يجعل الأمر صعبا ومعقدا فى بعض الأحيان •

فاذا حاولنا أن نطبق ذلك على ما جرى ويجرى فى الشرق الأوســط فى الفترة الأخيرة ، فاننــا نلحظ أن الصعود والهبوط فى مراكز القوى الدولية قد طرأت عليه عمليات ابدال وتغيير ، اذ اختفت قوى من الساحة وبرزت على حسابها قوى أخرى •

ان الشرق الأوسط حالياً يواجه السؤال الصعب فى تحديد طبيعة انتماءالقوى فيه بين العالمية والقومية، ولسوف أكون محددا فى هذه النقطة فأقدم موقف مصر فى أزمة الخليج الأخيرة كنموذج للاختلاف فى طبيعــة النظرة وأسلوب التقييم لذلك الموقف •

فبينما كان هناك شبه اجماع دولى على تقدير موقف مصر واحترامه ، كان هناك على الجانب الآخر انقسام قومى فى تقييم ذلك الموقف المصرى ، ولعل السبب فى تباين النظــرتين انما ينطلق من طبيعة الاختــلاف بين مفهوم الشرعية الدولية وبين عوامل ومؤثرات الانتماء القومى على الجانب الآخر، وربما كانت المشكلة الحقيقية للسياسة الخارجية المصرية فى العقــدين الآخــرين هو انهــا قد بدأت تعطى للاعتبــار الدولى الأولوية بما لا ينتقص ذلك فى الوقت ذاته من التزاماتها القومية ،

ذلك ان مصر بلد عجوز سياسيا ، تراكمت فيه الخبرات الحضارية وتوافرت لديه التقاليد السياسية ·

ولعل ذلك يفسر أسبقية القرار المصرى على القرار العربى لفترة زمنية تزيد على عقد كامل من الزمان ، فما قبلته مصر بالأمس ورفضه الأشقاء من حولها ، عادوا يطالبون به وقد تبدلت الظروف وتغيرت موازين القوى ·· انه باختصار ذلك التفاوت فى درجة النضوج السياسى ومدى الاحساس بالمسئولية الدولية وفهم الظروف العالمية واختلافها من زمان الى آخر ومن مكان الى سواه ·

ويهمنى هنا أن أشير بوجه خاص الى عدد من الظواهر التى بدأت تطفو على السطح فى المنطقة ، وأميز منها تحديدا ما يلى :

أولا : تنامى تيار الرفض السياسى الذى يضع عمامة الدين فوق رأسه ويتسربل بعباءة الاسلام السياسى حول جسده ، بينما واقع الأمر انه لا يعبر — بلجوئه الى العنف واتجاهه نحو التطرف — عن أى تيار أصولى أو اتجاه سلفى ، بل هو تعبير عن تراكم الاحساس بخيبة الأمل وازدواج الشخصية وانعدام القدرة على التوائم مع ما هو قائم ·

ويقع على حدود الشرق الأوسط نموذجان مختلفان للدولة المسلمة ·· فالنموذج الايرانى فى أقصى الشرق

يستغرق حتى أعماقه في تطبيق المظاهر السنياسنية للفكر الشيعي المسلم ويتجاوز حدوده الجغرافية وراء منطق الدعوة وشعار الجهاد ، بينما النموذج التركي في أقصى الشمال يعبر عن علمانية يرعاها الدستور وتعتنقها الدولة منذ أن أنهى « اتاتورك » بقايا خلافة « آل عثمان » في مطلع العشرينيات من هذا القرن ، وهو نموذج يؤمن بفصل الدين عن الدولة ويقطع العلاقة بين الاسلام والسياسة ، وهو بالتالى نموذج مقبول لدى الغرب حاولت به تركيا « أوزال » أن تقدم صيغة مقبولة لانضمامها الى الجماعة الأوروبية ، فكانت سياسته بالاتجاه نحو الشرق وابراز ضبغة اسلامية شكلية لبلاده والاهتمام بقضايا الشرق الأوسط ٠٠ كانت هذه كلها بمثابة أوراق اعتماد تقدم بها النظام التركي ليجد مكانه لدى الجماعة الأوروبية التى تؤمن بالديمقراطية من منطلق التقاليد المسيحية الغربية ٠

ثانيا : لقد انعكست التطورات العالمية الأخيرة على صراعات الشرق الأوسط ونزاعاته ، وسوف نأخذ النموذج الأم الذى يمثل أكبر هذه الصراعات وأخطرها على الاطلاق ، وأعنى به الصراع العربي ـ الاسرائيلي فالذى حدث نتيجة هذه التحولات هو أن العرب قد فقدوا نصيرا تقليديا للقضية الفلسطينية بزوال الاتحاد السوفيتي والاختلاف في توجهات السياسة الخارجية

لروسيا الاتحادية عن سياسات موسكو السابقة وخروجها عن الخط التقليدى الداعم لقضايا العرب والفلسطينيين ، كذلك جاءت حرب الخليج الأخيرة لتجهز على التضامن العربى وتنهى صيغة التعاون الاقليمى ، بل وتكاد تفرغ المضمون القومى من آثاره لدى بعض الدول العربية ، خصوصا فى منطقة الخليج بعد صدمة الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وتداعياتها المعروفة ٠

ثالثا : لقد بدأت دول الشرق الأوسط غير العربية تنظر الى العرب فى حالة ضعفهم وتمزقهم نظرة لا تخلو من الرغبة فى اقتناص الفرصة واغتنام الموقف ، فايران تشعر بأن ضرب القوة العسكرية العراقية قد أعطاها ميزات نسبية فى ميزان القوة بمنطقة الخليج ، كما انها تشعر بالرغبة فى الهيمنة وتوسيع دائرة النفوذ الدينى والسياسى والثقافى فى الدول العربية وأفريقيا المسلمة ، فكلما تحدثت مصر عن أمن الخليج قامت ايران من جانبها بتوثيق علاقاتها ببعض الدول المطلة على شاطىء البحر الأحمر ، والسودان مثال لذلك ، وعلى الجانب الآخر فان النموذج التركى تحكمه حساسيات تاريخية تجاه العرب وثرواتهم ، فلها مع سوريا مشكلة مياه الفرات ، وبينها وبين سوريا والعراق وأيضا ايران مشكلة الأكراد وتطلعاتهم نحو تجسيد ما يطلقون عليه القومية الكردية ٠٠ وهكذا

فان عرب اليوم محاصرون اقليميا بقوى شرق أوسطية حبيس مثلث أضلاعه ايران وتركيا واسرائيل ، وربما تحول المثلث الى مربع بضلع جديد يتمثل فى بعض دول القرن الأفريقى ، وأخص منها بالذكر الدولة الأثيوبية واقليم أريتريا الذى اتجه نحو الاستقلال بامتنان واضح تجاه الغرب واسرائيل وليس تجاه العرب والمسلمين كما كانت الحسابات تتوقع وتنتظر .

وخلاصة القول ، ان الشرق الأوسط يواجه اليوم رياحا عاتية وأجواء جديدة تفرض على الجميع ، وبغير استثناء ، ضرورة البحث فى صيغ جديدة لنظام اقليمى تتعايش فيه كل القوى ولا يصطدم خلاله الأمن القومى بغيره من القوى الاقليمية المحيطة ، لأن التناقض فى النهاية ليس حادا بدرجة تحول دون التعايش بل والتعاون اذا خلصت النوايا وصدقت الجهود وآمنت شعوب الشرق الأوسط أن بقاءها وازدهارها رهن باستقرارها السياسى وذاتية القرار الوطنى بها لأن طبيعة المنطقة تستوجب التسليم بالتعددية والاعتراف بتعايش القوميات واحتضان الأقليات فى أرض هى بطبيعتها ، كما قلنا فى البداية ، مهد الديانات وملتقى الثقافات ..

احياء التيار العروبىّ (*)

(*) من اللقاء الفكرى بمعرض الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ـ ٢٨ يناير ١٩٩٣ .

قد تغيب روح الأمة ولكنها لا تموت ‥ قد يتعثر المسار القومي ولكنه لا يتوقف ‥ تلك ثوابت الماضي وحقائق العصر ، لذلك فان الحديث في همومنا القومية لا يكون تحليقا في آفاق بعيدة ولا يمثل تفكيرا ترفيا يبتعد عن الواقع أو يتجاوز الممكن ‥ فالأمة العربية في حاجة الى وقفة قومية تعيد لها توازنها المفقود وتماسكها الضائع في وقت تستعيد فيه الظاهرة القومية وجودها في أماكن مختلفة من العالم نتيجة المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي واختفت بتأثيرها كيانات سياسية واستعادت قوميات أخرى وجودها على الخريطة السياسية لعالم اليوم ٠

وقد كان لتراجع المشروع القومي بقيادة مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ورحيل الحقبة الناصرية أثره في تفريغ الساحة العربية من بعض مظاهر المعطيات القومية وتواكب هذا التراجع مع المد الأصولي الذي اقترن ببعض الظواهر الطفيلية على الظاهرة الاسلامية والتي اتخذت أسلوب العنف السياسي في محاولة لملء الفراغ الناجم عن انحسار الظاهرة القومية باخفاق مشروع عبد الناصر وانشغال حركة البعث العربي بمسئوليات

الحكم فى قطرين عربيين من ناحية وتداعيات الصراع العربى ـ الاسرائيلى من ناحية أخرى ٠

ولكن يظل التساؤل قائما ـ برغم الصورة القاتمة للواقع العربى ـ أليس من سبيل للخروج من التمزق والانقسام وحالة التردى الراهنة ٠٠ ؟

الجواب بالايجاب ٠٠ فتلك دوما هى حركة التاريخ صعودا وهبوطا ٠٠ انتعاشا وانكماشا ٠٠

وتبدو حيوية الأمة فى قدرتها على الاحتفاظ بالثوابت واستيعاب المتغيرات ، لذلك فان الطرح الذى يسعى لاحياء الفكر القومى انما يجب أن يحتوى كل التحولات والتطورات فى العقود الثلاث الأخيرة منطلقا من سلبية الواقع دون التعلق المطلق بالأحلام التى قد تتحول فى ظل استمرار ذلك الواقع الى أوهام .

دعنا نعترف بأن الأمة العربية تعانى من عقدة تكرار الفشل ، وتراكم ضياع الفرص ، حتى أصبح الاحباط العام والاحساس بالخطأ فى حق الذات، شعورا قوميا بالذنب الجماعى ترسب فى وجدان جيل كامل حتى وصلت مظاهرالفرقة القوميةالى حد اختفاء ظاهرة « الشارع العربى » سياسيا وانقسامها الى مظاهر فرعية لا تعبر دائما عن رأى عام شامل وموحد تجاه الاحداث٠

وهنا لابد من الاعتراف أيضا بعدد من الحقائق بعضها له ارتباط واقعى بالحركة السياسية للعالم

لشعارات الستينيات مكان بعد الانتقال من مرحلة العربى بينما بعضها الآخر ذو طبيعة فكرية نظرية تتصل بالأساس الفلسفى للفكرة القومية فى اطارها الجديد الذى يتجاوز مشروع الخمسينيات ويتفهم روح العالم الجديد ولا يقع فى أخطاء تجربة سابقة بكل ما لها وما عليها ٠٠ ومن الأمور المتصلة بالجانب التطبيقى للواقع العربى الراهن نميز خمس نقاط هى :

أولا : تفرض « المسألة العراقية » نفسها فى أولويات أى محاولة لتنقية الأجواء العربية واستعادة التضامن العربى وأعنى بالمسألة العراقية كل ما اتصل بظروف ذلك القطر العربى الكبير فى الأعوام الأخيرة بدءا من أخطاء قيادته حتى معاناة شعبه وهو ما يمثل فى النهاية عبئا ثقيلا على الضمير العربى بقدر المرارة التى يختزنها الشعب العراقى يوما بعد يوم بغض النظر عن الأسباب والمبررات وهو أمر قد يؤثر سلبيا على مستقبل عروبة العراق كما قد يدفع الى مزيد من العنف السياسى نتيجة أزمة الثقة المتبادلة بينه وبين عدد من أشقائه العرب فالمسألة العراقية تمثل العقبة الأولى فى سبيل تحسين مناخ العمل العربى وتنقية أجوائه ولابد من مواجهة شجاعة تضع المصلحة العربية العليا فوق كل اعتبار ٠

ثانيا : أهمية استيعاب المستجدات فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى ٠٠ اذ لابد أن يستوعب أى طرح

قومى جديد كافة تطورات ذلك الصراع حيث لم يعد « العدو » الى مرحلة « الخصم » وصولا الى توقعات التسوية الشاملة ٠

ثالثا : يجب أن تتحول العلاقات العربية ــ الايرانية في ظل الفكر العربى الجديد الى قيمة مضافة وليست قيمة مطروحة من استقرار الخليج والمنطقة العربية عموما ، لذلك لا يجب أن تكون هناك تغذية خارجية أو محلية للحساسيات بين الطرفين استنادا الى اختلافات عرقية أو خلافات مذهبية ويمكن أن نركز بدلا من ذلك على العوامل الايجابية بدءا من التاريخ المشترك وصولا الى فتوى « الامام المصرى الراحل شلتوت » واجتهادات عدد من رفاقه في التقريب بين المذاهب الاسلامية ٠٠ نعم ان المضى فى ذلك ليس بالسهولة التى نكتبه بها ولكن ليكن ذلك هو مفهومنا لحسن الجوار بين القوميتين بشرط أن تكف القيادة الايرانية عن التدخل فى الشئون الداخلية لجيرانها وتتوقف عن تصدير القلاقل تحت مظلة دينية أو انطلاقا من اختلاف فى الفلسفة السياسية ٠

رابعا : ضرورة اسقاط مفهوم الاختلاف بين النظم السياسية العربية والتسليم بحد أدنى من التضامن القائم على الحوار والتركيز على نقاط الاتفاق وترك هامش للاختلاف وفقا لظروف كل قطر عربى

وطبيعة التركيبة السكانية فيه ، ويجب أن ندرك أن تصنيف النظم العربية الى تقدمية ورجعية أو ثورية وتابعة أو حتى ديموقراطية وديكتاتورية ، كلها تقسيمات ضارة تعطل مسيرة العمل العربي الواحد ويجب أن نكون دائما مع المقولة الحكيمة « مالا يدرك كله ٠٠ لا يترك كله » ٠

خامسا : ينبغي الاعتراف بخصوصية كل تجربة سياسية على حدة والخروج من دائرة التعميم فاذا كانت القاعدة القانونية تنصرف للناس بذواتهم لا بأشخاصهم، فالطرح السياسي يختلف عن ذلك لأنه يراعي ظروفا ويستوعب واقعا ولا يتجه الى العمومية والتجريد ، فالشعوبية لا تتعارض دائما مع القومية الكيان الصغير لا يذوب بالضرورة في الكيان الكبير ، ولكل بلد خصائص وسمات لا تكون دائما مشتركة مع غيرها ولكن يظل اطار الأمة الواحدة قائما ٠

هذا عن الجانب الحركي في محاولة واقعية للطرح القومي الجديد وهو جانب يتصل بطبيعة (المشكلات) الراهنة ننتقل منه الى الجانب النظرى المتصل بطبيعة (الأشكاليات) القائمة نسوق منها خمس نقاط أخرى هي :

١ ــ ان مفهوم العروبة يتجاوز تماما كل النظريات العرقية والمفاهيم المستمدة من التفسير الضيق لتحديد

مفهوم (جنس عربي) ، فالعربي في رأينا وببساطة هو كل من تكون العربية لغته الأولى وهو بذلك لا يعتمد في هويته بالضرورة على عوامل تاريخية أو جغرافية ٠

٢ ـ إن الاشكالية القائمة بين الاسلام كدين والعروبة كقومية اشكالية مصطنعة فالاسلام حمل العروبة حيثما ذهب فاستجابت أقوام للدين الحنيف والثقافة العربية بينما قبلت أقوام أخرى الاسلام واستعصى عليها قبول اللغة العربية رغم انها لغة القرآن ولسان رسوله الكريم ، وهنا يجب أن لا ينشغل دعاة الاحياء القومي بالمضي في دروب الاختلاف أو التعارض مع المتحمسين أكثر لظاهرة الاحياء الديني ، فالواقع ان مثل هذا الاختلاف أو التعارض لا يجد سندا نقليا أو مبررا عقليا ٠

٣ ـ ان أي محاولة لاحياء الفكر القومي في ثوبه الجديد يجب أن تتوقف عن كل المحاولات السابقة التي أدت الى ازعاج الأقليات من المفهوم التقليدي للعروبة على نحو أدى الى نظرة حذره من جانب الأقليات في الوطن العربي تجاه الفكر القومي ٠٠ ولعل تعريف العربي كما ذكرناه يجعل من الأقليات في الوطن العربي طرفا أصليا في الطرح القومي المعاصر ٠

٤ ـ يمثل التفكير التقليدي حول أسبقية الأخذ بالديموقراطية واتساع نطاق المشاركة السياسية قبل

كل محاولات التوحد القومي والتضامن العربي ، تفكيرا نظريا بحتا .. فالنظام السياسي وبالتالي توافر مناخ الحريات وازدهار التعددية السياسية لا يجب أن يكون شرطا للبدء في اتمام الخطوط العريضة لسياسات الدول التي تنتمي لأمة واحدة .

٥ ــ ان البناء الحضاري هو نسق ثقافي بالدرجة الأولى ، لذلك فان الثقافة المشتركة والتي تنطلق من وحدة اللغة هي في الحقيقة جوهر الحركة القومية وعمادها الأساسي الذي صمد أمام كل الانقسامات العربية والتمزقات القومية وهو يمثل ضمير الأمة الباقي وروحها المتجددة وهو الذي يعطيها الحد الأدنى من التماسك أمام المحن القاسية والانواء العاتية .. ودور مصر في العامل الثقافي محوري وريادي ارتكزت عليه خلال عقد كامل من القطيعة المصرية ــ العربية بفعل الخلاف حول أسلوب التعامل مع مرحلة معينة من الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

.. هذه بايجاز مؤشرات حركية ثم قضايا فكرية ذات صلة وثيقة بمحاولة انعاش الفكر القومي واحيائه بمنطوق واقعي بحد أدنى من التضامن تبدو أمتنا العربية في أشد الحاجة اليه وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، قرن التجمعات الاقليمية والتكتلات الاقتصادية والثورة الكبرى في عالم المعرفة والاتصال. قرن يسعى فيه العالم الى توازن استراتيجي جديد

يحمي حقوق الأمم ومصالح الشعوب ويسعى الى التوازن البيولوجي من أجل حماية البيئة وضمان سلام البشرية •• ولنا في النهاية أن نتأمل الساحة العربية بكل ما فيها من سلبيات وتجاوزات ، ولكننا نلمح مع كل ذلك ومضات أمل توحى بأن شمس القومية سوف تشرق من جديد •• دعنا نرصد بعض هذه الظواهر الايجابية :

(أ) يمثل لقاء القاهرة ـ دمشق بشكله المنتظم وطبيعته الواقعية أملا جديدا في عودة الحيوية للصف العربي، والتاريخ يؤكد ان أمجاد العرب ارتبطت بالصلة الوثيقة بين مصر وسوريا كما أن الاحباطات التى حلت بالعرب قد ارتبطت أيضا بالتباعد بين مصر وسوريا •

(ب) ان العلاقات المصرية ـ الليبية فى السنوات الأخيرة تمثل نموذجا عمليا للانتقال العربى من جو القطيعة والجفوة الى اطار التعاون وبناء مناخ الثقة الحقيقى بين البلدين بشكل ربما لم يتوفر منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، وكأنما اتفق الطرفان على التسليم باختلافات وجهات النظر والاعتراف الأمين بتباين الرؤى تجاه العديد من القضايا •• وهذه فى حد ذاتها ايجابية مضيئة على مسرح الأحداث العربية •

(جـ) يمثل التقدم النسبى فى مفاوضات السلام حول النزاع العربى الاسرائيلى ـ برغم كل الثغرات والانكاسات ـ ايجابية منتظرة ، فالاستقرار الاقليمى

والانفراج السياسى الى جانب تحسن الوضع الاقتصادى فى المنطقة سوف يدعم الطرح الواقعى للتضامن العربى وينزع فتيل الارهاب من قنبلة التطرف السياسى ٠

(د) أن توقف الحرب الأهلية فى لبنان ـ بخصوصية وضعه وتركيبته الوطنية ـ واتجاه لبنان الدولة الى السيطرة على أرضه هو مؤشر ايجابى آخر يمكن اضافته لايجابيات الوضع العربى الراهن ٠

(هـ) يعد الاهتمام المتزايد لدول المغرب العربى بقضايا المشرق العربى والذى عزز منه دور ليبيا الثورة كقنطرة قومية بين جناحى الأمة من خلال اقترابها من الدولة القاعدة « مصر » الى جانب استضافة تونس لمقر جامعة الدول العربية لأكثر من عشر سنوات ووجود مقر القيادة الوطنية الفلسطينية بها ٠٠ هذه كلها عوامل تلاحم وانصهار داخل جسد الأمة العربية يمكن رصدها بكثير من الرضا والارتياح ٠

(و) تعتبر المحاولة المصرية الأخيرة فى التوفيق بين السعودية وقطر حول نزاع الحدود بينهما واحتواء الخلاف الذى احتدم بين القطرين الشقيقين بمثابة أحياء للأمل فى تنقية الأجواء العربية والتعويل على دور القاهرة فى القيام بجهود مماثلة على نفس الطريق ،

فذلك قدرها الطبيعي ودورها الطليعى عبر التـــاريخ العربى كله •

•• هذه بعض من همومنا العربية •• وتطلعاتنا القومية •• نسعى لطرحها قبــل أن يبتعــد الأمل •• ويتحول الحلم الى وهم •• ويصبح المأزق القومى هــو طريقنا الوحيد الى المستقبل ••

السلام الشامل .. تصورات المستقبل(*)

(*) من لقاء « الأمسية الرمضانية » فى مبنى الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة — ٩ مارس ١٩٩٣ .

نتابع جميعا الجهود المبذولة على الساحتين الدولية والاقليمية من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط بعد سنوات الصراع الطويل بجوانبه الحضارية والثقافية، ومظاهره السياسية والعسكرية ، ونتائجه المادية ، والانسانية ، ونرصد تطورات مفاوضات السلام التى تشارك فيها ــ ولأول مرة ــ كل الأطراف العربية المعنية بغير استثناء ، وهو أمر يعطى لهذه المفاوضات أهمية خاصة تميزها عن غيرها وتعطيها قدرها الحقيقى من الجدية والأهمية .. ويهمنى أن أتعرض هنا للملاحظات التالية :

أولا : ضرورة التأكيد على أهمية التفكير المستقبلى وطرح « سيناريوهات » لتصور كل ما هو قادم ، خصوصا وان العقل العربى لم يتعود فى فترات كثيرة ، ومناسبات عديدة طرح أفكار تتصل بالمستقبل ، مع أن التصور المسبق هو جوهر الرؤية الشاملة ، ولعلنا نذكر أن النكسات التى مرت بنا والأخطاء التى وقعت فيها قياداتنا كانت نتيجة حتمية لقصور الرؤية والاكتفاء برد الفعل وانعدام القدرة على امتلاك البدائل ،

وافتراض تغير مواقف الآخرين وتوقع النتائج المتعددة للقرار الواحد ٠٠ ربما لأننا ورثنا تراثا اجتماعيا يجعل العلاقة بيننا وبين الزمن قصيرة المدى ، نافذة الصبر ، تعتمد على ردود الأفعال دون اللجوء الى المبادرات البناءة والأفعال المؤثرة والمواقف الفاعلة ، بينما الفارق الحقيقى بين الأمم والشعوب يكمن فى طبيعة الرؤية الشاملة طويلة المدى ، وليس مجرد التعامل مع الأحداث عند وقوعها حين تصبح أمرا تحقق وليس مجرد موقف نظرى لم تكتمل له عناصر الوجود ٠

ثانيا : دعنا نتساءل ٠٠ هل السلام الشامل قادم بالفعل ، أم ان ذلك مجرد أمنيات صاغتها سنوات الصراع الطويل والمعاناة المريرة لشعوب المنطقة ؟ ٠٠ واذا كان السلام قريب الاحتمال فما هى العوامل التى نستند اليها فى الحديث الآن عنه ؟؟

وهنا لابد من الدخول فى بعض المؤشرات الفرعية التى تتعلق بالاجابة على هذا التساؤل ، اذ أننا نرصد عددا من الظواهر ، بعضها دولى والآخر يتصل بالمنطقة ذاتها ، ولكنها تشكل فى مجموعها ايحاءات قوية بأن السلام الشامل قادم برغم ما تواجهه المفاوضات من عقبات وما يعترض طريقها من عثرات ، وأهم هذه المؤثرات هى :

(أ) انتقال العلاقات الدولية ـ حتى الآن على

الأقل ـ الى مرحلة القطبية الأحادية بدءا من تضاؤل دور الاتحاد السوفيتى السابق على مسرح الأحداث ، حتى اختفائه ككيان سياسى ، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة ، وذلك على الرغم من استمرار جمهورية روسيا الاتحادية من حيث الشكل على الأقل ، احدى الدولتين الراعيتين لمفاوضات السلام الجارية ، ولا شك أن وجود قطب واحد يقود سياسات العالم بدرجات متفاوتة فى مناطقه المختلفة هو أمر يعدم امكانية التوازن فى الصراعات الدولية عن طريق استخدام الأطراف المختلفة للعلاقات بين احدى القوتين فى مواجهة القوة الأخرى ، كما ينبغى أن نسلم أن اختفاء الاتحاد السوفيتى من مسرح الأحداث ، قد أضر بشكل ما بالمطالب العربية والقضية الفلسطينية ، لا باعتبار انه كان فقط حليفا للعرب فى مواجهة اسرائيل منذ النصف الثانى من الخمسينيات ، ولكن أيضا لأن الاخلال بالتوازن الدولى يكون دائما فى غير صالح أصحاب القضايا العادلة والحقوق المشروعة .

(ب) لقد مهدت حرب الخليج الثانية ، والقضاء على الآلة العسكرية العراقية للدخول فى جو السلام بالمنطقة ، فقد هدأت مخاوف اسرائيل تجاه العراق ، وزادت ثقتها فى مستقبل أمنها ، وعلى الجانب الآخر انقسم العرب بشكل ضرب التضامن بين دولهم مما جعل

موقفهم التفاوضي أضعف من ذى قبل ، الى جانب انخفاض الدعم السياسى والمادى من دول الخليج للفلسطينيين ، نتيجة موقف قياداتهم الداعم للعراق فى غزوها للكويت ، كما انه كان من نتائج حرب الخليج الثانية أيضا انه قد أصبح من المتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تقوم بتحرك فى المنطقة يحسن من صورتها أمام شعوبها ، ويحافظ بالتالى على مستقبل مصالحها فيها ، وهكذا كانت هذه المجموعة من النتائج لحرب الخليج الأخيرة دافعا لكل الأطراف نحو مائدة المفاوضات وان اختلفت الدوافع وتباينت الأسباب .

(ج) اتجاه سوريا الى تحسين علاقاتها مع الغرب ، واستجابتها لرغبة أمريكية فى ذلك منذ مشاركة سوريا فى تحرير الكويت واتخاذها موقفا داعما للشرعية الدولية ، بالاضافة الى شعور سورى له مبرراته بضرورة الحذر من استمرار المواجهة مع الغرب ، اذ يمكن له فى أى مرحلة توجيه التهم المعتادة لها كما حدث بالنسبة لليبيا مثلا .. ونحن نعلم ان السوريين هم الذين رفعوا شعارهم المعروف منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية ــ الاسرائيلية ، وقد كان ذلك الشعار (انه اذا لم تكن هناك حرب بدون مصر فلا سلام بدون سوريا) ، ولعل هذا الموقف السورى فى حد ذاته يعطى الحجم الحقيقى لعملية السلام ، اذ أن مجرد مشاركتها فيها الى جانب علاقاتها المؤثرة فى قطاعات كثيرة من الفلسطينيين ،

يعطى لهذه المفاوضات أهمية واضحة خصوصا اذا وضعنا في الاعتبار أثر المنظور التاريخي الذى يتمسك به بعض المتشددين السوريين من أن هضبة الجولان ليست هي جوهر النزاع السورى الاسرائيلي ولكن جوهر النزاع الحقيقي يكمن في اعتبار ان الأرض الفلسطينية المحتلة هي أيضا جزء من « سوريا الكبرى » •

(د) يضاف الى العوامل التى مهدت للدول في مفاوضات السلام عامل آخر يتصل بانشغال قوى الرفض التقليدية في الوطن العربي بمشكلات نوعية من نمط جديد ، فليبيا طرف فيما نطلق عليه «الأزمة الغربية ـ الليبية » بكل تطوراتها واحتمالاتها ، بينما الجزائر مستغرقة في مشكلاتها الداخلية بكل أسبابها ونتائجها •

ثالثا : ان دخول الأطراف الى مائدة المفاوضات ، وتكرار اللقاءات وتعدد الجلسات لا يعنى بالضرورة ان السلام الشامل العادل سوف يكون وشيكا •• ولكن يعنى فقط ان احتمالاته أكثر من أى وقت مضى لأسباب تتصل بالتحولات الدولية والمتغيرات الاقليمية وظروف الأطراف ذاتها ، كما ان الحديث عن تلازم الشمول بالعدل عند التعرض لمستقبل السلام في المنطقة هو حديث مريح من الناحية النظرية فقط لما يحمله ذلك من دلالات التوازن ، ولكن واقع الأمر لا يعنى أن وجود هذا التلازم نظريا سوف يؤدى بالضرورة الى امكانية تطبيقه ، فالشمول مفهوم مطلق ، يعنى انتفاء

الاستثناء ، بينما العدل مفهوم نسبى تدخل القوة طرفا في تحديده بل وأحيانا في فرضه .

رابعا : ان مقتضيات مواجهة السلام أصعب من مقتضيات مواجهة الحرب ، فالأخيرة تعطى الأطراف نوعا من الجمود والتمسك بموقف واحد فى ظل الحماية السياسية ، وأحيانا الأيديولوجية كمبررات للعمل العسكرى ، اذ ان أوضاع الدول في حالة الحرب أشبه بظروفها في ظل الاقتصاد المغلق والحماية الجمركية الكاملة التى تريح المنتجين فى الداخل ، بينما الدخول في أجواء السلام يعنى بالضرورة اسقاط كل أنواع الحماية واشكال المقاطعة والانفتاح على الآخرين بحثا عن البدائل وخوضا فى تفصيلات حل النزاع، وتفتيش كل طرف عن ميزات السلام بالنسبة له من جوانبها السياسية ، والاقتصادية والثقافية .

خامسا : ان مستقبل تحقيق السلام على الأرض الفلسطينية مرتهن أيضا بحسم الخلاف ووضع حد للتنافس بين منظمة التحرير الفلسطينية بمنطلقاتها التى تستند الى أساس قومى وبين حركة حماس على الجانب الآخر فى الأرض المحتلة ومنطلقاتها التى تستند الى أساس دينى ، ولا شك ان احتمالات الصراع بينهما غداة الوصول الى تسوية سلمية مقبولة ، سوف

يكون من شأنه تبديد الطاقات الفلسطينية ، واهدار نتائج سنوات طويلة من النضال الدامى .

سادسا : ان مصر هى صاحبة أكبر تجربة لصنع السلام فى العصر الحديث ، بدءا من حرب أكتوبر ثم زيارة القدس ، حتى توقيع اتفاقية السلام ومرور قرابة خمسة عشر عاما عليها وآزنت مصر فيها بدقة شديدة بين انتمائها القومى العربى والتزامها التاريخى تجاه القضية الفسطينية من جانب وبين التزاماتها التعاقدية بعد توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ .. قد يقول البعض ان سلام تلك السنوات بين مصر واسرائيل هو « سلام بارد » ولكن من ذا الذى يزعم ان السلام بين الدول يعنى بالضرورة العلاقة الحميمة أو الارتباط الوثيق ، ويكفى أن ندرك ان قرار السلام من الجانب المصرى كان واحدا من أهم القرارات السياسية فى القرن كله ، وأكثرها تأثيرا فى مستقبل النزاع ومواقف أطرافه جميعا .

سابعا : نسلم مع الواقع بوجود عقبات ثابتة أمام أمام عملية السلام ، وعثرات طارئة فى طريقها ، فمن العقبات مثلا موقف اسرائيل المتعنت من المطالب المشروعة للشعب الفلسطينى ، بينما يكون من العثرات مسألة المبعدين بكل تطوراتها ونتائجها ، ورغم كل ذلك فان احتمالات السلام الشامل تبدو فى الأفق غير البعيد ، وهو ما يستوجب على الساسة العرب والمفكرين وأصحاب

الخبرة والرأى ، البحث الجاد فى عدد من القضايا والمسائل المطروحة وبالحاح في مرحلة ما بعد الوصول الى التسوية الشاملة ، وهى قضايا ومسائل تبدو ملامحها من الآن ، نذكر من نماذجها على سبيل المثال :

(أ) السلام القادم وتأثيره على تيارات العنف السياسى المستترة بمظلة الدين فى المنطقة .

(ب) السلام القادم والثروة العربية وتطلعات اسرائيل للتعامل معها والبحث فى مشروعات سوق واسعة فى المنطقة .

(ج) السلام القادم وانعكاسه على حرارة التوجه القومى وأهمية التضامن العربى .

(د) السلام القادم وتأثيره المحتمل على الثقافة العربية وذاتية الشخصية القومية .

(هـ) السلام ودور مصر فى المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتأثيره على وضعها القيادى ودورها الريادى .

.. هذه بعض التصورات للمستقبل رأيت ان أطرحها للنقاش المفتوح مؤمنا بأن تصور المستقبل العربى هو الامتداد الطبيعى لصحوة الذاكرة القومية وقدرتها على استيعاب كل ما يجرى ، والتحسب لكل ما هو محتمل .

صدر للمؤلف : ــ

١ ــ التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط

١٩٧٠

٢ ــ الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين)

الأهرام ١٩٨١

٣ ــ الأقباط فى السياسة المصرية

دار الشروق ١٩٨٥

صدر نفس الكتاب باللغة الانجليزية ١٩٩١

عن هيئة الكتاب

٤ ــ الاسلام فى عالم متغير

هيئة الكتاب ١٩٩٣

تحت الطبع : ــ

١ ــ حوار الأجيال

دار الشروق

٢ ــ تجديد الفكر القومى

دار الشروق

فهـــرس

الموضوع	الصفحة
مقــدمة	٧
مصر والعــرب	٩
ريـاح التغيير والعــالم العربى	١٧
قضية الديمقراطية فى مصر	٣٣
مفهوم النظام العربى الجــــديد	٤٧
هل لدينا فكر	٥٥
الشرق الأوسط فى عالم متغير	٦٥
احياء التيار العروبى	٧٥
السلام الشامل .. تصورات المستقبل	٨٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٥٧٧٩

ISBN — 977 — 01 — 3433 — 3

للمؤلف :

* «التقارب الأمريكى ـ السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط» .

مطبعة أكاديمية ناصر ـ القاهرة ١٩٧٠

* «الشعب الواحد والوطن الواحد» (مع آخرين) تقديم د . بطرس غالى .

مطابع الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٨١

* «الأقباط فى السياسة المصرية»

دار الشروق ـ القاهرة (طبعتان) ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨

دار الهلال ـ القاهرة (طبعة واحدة) ١٩٩٠

* صدرت لنفس الكتاب طبعة بالإنجليزية

عن الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩١

* «الإسلام فى عالم متغير»

الهيئة العامة للكتاب (ثلاث طبعات) ١٩٩٣

* «لقاء الأفكار»

الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٣

تحت الطبع :

* «حوار الأجيال» دار الشروق ـ القاهرة

* «تجديد الفكر القومى» دار الشروق ـ القاهرة

هذا الكتاب يضم عددا من «اللقاءات الفكرية» حول بعض القضايا التى تحيط بنا ، والهموم التى تحاول اغتيال ، حاضرنا ، والمخاوف التى تسعى لالتهام مستقبلنا .. تضىء صفحاته شموع الأمل ومصابيح الغد .. فالأفكار هى التى تصنع الرؤية ، وتفتح نوافذ المعرفة ، وتدخل بنا فى دائرة حوار قومى شامل يعبد الطريق امام أجيال لازالت فى ضمير الغيب ..

فالفكر هو أرقى وظائف البشر ، يضيف كل لحظة جديداً ، فالإنسان الفرد لم يعش الدهر كله ولم يعش فى كل مكان ..





الهيئة المصرية العامة للكتاب